

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٠٨٥

الخميس، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد تيندرييبيوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد جانغ يسوي
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	النمسا	السيد ماير – هارتينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2009/72)

09-24237 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2009/72)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، تايلند، الجمهورية التشيكية، جنوب أفريقيا، الفلبين، كوبا، ماليزيا، النرويج، نيوزيلندا، تيمور – ليشتي، يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرجو من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيد خوسيه راموس – هورتا، رئيس تيمور – ليشتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد خوسيه راموس – هورتا، رئيس تيمور – ليشتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالسيد خوسيه راموس – هورتا، رئيس تيمور – ليشتي.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء الوثيقة S/2009/72، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

وأود أن أرحب بحضور الأمين العام بان كي – مون جلسة المجلس هذا الصباح. ويسرنا أيما سرور أنه خصص وقتا للمشاركة في هذه الجلسة. ويشرفني أن أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أحضر جلسة المجلس هذه وأن أعرض تقريري (S/2009/72) عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ويسعدني على نحو خاص وجود الرئيس راموس – هورتا بين ظهرانينا هذا الصباح. وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي، كنا جميعا نتابع بقلق الأنباء عن حالته الصحية في أعقاب الهجمات المأساوية التي وقعت في ١١ شباط/فبراير. وحضوره اليوم، وهو يتمتع بصحة جيدة وروح

معنوية عالية، إنما يرمز إلى صمود هذه الدولة الفتية، التي استجابت بنضج كامل لذلك الحدث الفظيع.

ويصدر تقريري عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في لحظة تاريخية بالنسبة لتيمور - ليشتي. ففي عام ٢٠٠٧، أعيد النظام، واستقرت الحالة الأمنية، وأجريت الانتخابات في هدوء، وتحقق انتقال السلطة بصورة سلسة. وفي عام ٢٠٠٨، واجه البلد وهو يشق طريقه تحديا صغيرا لكنه خطير على استقراره. وتشبث البلد بأولوياته المباشرة. وبحلول نهاية العام، أُحرز تقدم ملحوظ في معالجة المشاكل العالقة من مخلفات أزمة عام ٢٠٠٦. وتوصل المنظمون إلى تسوية مع الحكومة. وعادت الغالبية العظمى من المشردين داخليا إلى مجتمعاتهم المحلية بدون حوادث تذكر. ويسرني بالغ السرور أن يكون بوسعي إبلاغ المجلس بإحراز تقدم تجاوز ما كان متوقعا في تقريري الأخير (S/2008/501).

إننا نبدأ عام ٢٠٠٩ بأفق واضح. فالبلد يمكنه أخيرا أن يولي اهتمامه المركز للمهمة الرئيسية المتمثلة في بناء الركائز القوية والدائمة التي تكتسي أهمية حاسمة لكفالة الاستقرار والازدهار على الأمد الطويل. وسيتطلب إنجاز ذلك العمل تضافر جهود جميع أبناء تيمور - ليشتي. وأشيد بالرئيس راموس - هورتا على إشراكه لجميع الأطراف الفاعلة السياسية و عمله على تعبئة جهد موحد بشأن المسائل الهامة التي تحقق المصلحة الوطنية.

ويجب أن تكون إحدى الأولويات الرئيسية للعام المقبل تطوير القطاع الأمني. وستتمثل خطوة كبيرة في استئناف الشرطة الوطنية للسلطة التنفيذية لمهام الشرطة بشكل تدريجي. وتعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بصورة وثيقة مع الحكومة للتخطيط لمجموعة من عمليات تسليم السلطة استنادا إلى معايير متفق عليها.

وبينما تبدأ الشرطة التيمورية تلك المرحلة الجديدة من مراحل تطورها، ستظل شرطة الأمم المتحدة تباشر عملها بالكامل لتقديم الدعم وإسداء المشورة والتدخل عند الاقتضاء باعتبارها ضامنة للأمن.

ويتضمن تقريري المقدم إلى المجلس مجموعة من المعايير لقياس ما تحرزه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي من تقدم في تنفيذ ولايتها. وأنا على وعي تام بأن عددا من المسائل الأساسية سيتطلب اهتماما مستداما وطويل الأمد يتجاوز فترة ولاية البعثة. وفي آخر مرة خاطب الرئيس راموس - هورتا المجلس، عام ٢٠٠٧ بصفته رئيس الوزراء، دفع بأن تواجدا للأمم المتحدة لحفظ السلام سيكون ضروريا حتى عام ٢٠١٢ على أقل تقدير، وهو موعد يبدو الآن أقرب مما كان في السابق. وأيا كان طول فترة ولاية البعثة، من الواضح أنه سيتعين على الشركاء الثنائيين، بالتعاون المستمر مع أسرة الأمم المتحدة، كفالة تقديم ذلك الدعم الطويل الأجل. وأحثهم على القيام بذلك، خاصة وأن الخبرة الثنائية، في مجالات مثل تدريب الشرطة وتحديد المبادئ العسكرية، قد تكون أكثر فعالية من الوسائل التقليدية للأمم المتحدة.

ومما يثلج صدري أن الأجواء السائدة في البلد أصبحت إيجابية للغاية. فالتحويلات الحكومية لفائدة الأفراد ضخت في الاقتصاد أموالا تشتد إليها الحاجة. وأقر البرلمان الميزانية، التي تتوخى استثمارات هائلة في المرافق الأساسية في العام المقبل. وبالفعل، أعلنت الحكومة عام ٢٠٠٩ عاما للمرافق الأساسية، بغية وضع الأسس لبناء مستقبل تيمور - ليشتي. والاستثمار في المرافق الأساسية أمر حاسم الأهمية، غير أن المرافق الأساسية، كما نعرف جميعا، ليست مجرد بناء الطرق والمدارس ومحطات الطاقة، بل هي أيضا مسألة تتعلق بتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. وبدون المساءلة، ليس مساءلة الحكومة أمام شعبها فحسب،

بل مساءلة أفراد الشعب أمام بضعهم بعضا، ليس هناك أي أمل في إقامة دولة ديمقراطية قابلة للبقاء.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن ألاحظ النبرة الإيجابية والمضمون البناء للمناقشات التي عقدت في البرلمان مؤخرا، بما في ذلك الدور الفعال والبناء الذي اضطلعت به المعارضة، والنساء بصورة عامة. وقد أبدى رئيس الوزراء غوسماو، من جانبه، احتراما يستحق الثناء للعملية الديمقراطية من خلال قيامه شخصيا بتقديم ميزانيته أمام البرلمان والدفاع عنها كل يوم على مدى ثلاثة أسابيع.

وتحل هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للوجود الدائم للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وقد أصبحت شراكتنا أقوى وأوثق. وحضور الرئيس راموس – هورتا هنا اليوم يدل على ما يربط بين الأمم المتحدة وتيمور – ليشتي من أواصر وثيقة. وقبل عام واحد، كان من دواعي سروري، أنا وأعضاء المجلس، أن نزور ذلك البلد الجديد الشجاع ونرى بأم أعيننا ما أحرزته تيمور – ليشتي من تقدم. وإذ لا يزال ما رأيناه عالقا في أذهاننا، فإنني على يقين من أن المجلس سيغتنم هذه الفرصة لتجديد الإعراب عن التزامه الجماعي إزاء تيمور – ليشتي. وأتعهد، من جانبي، بتقديم كامل دعم منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الشعب التيموري على تحقيق آماله المتعلقة بالأمن والاستقرار والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام جزيل الشكر على بيانه البالغ الأهمية.

ويشرفني أن أعطي الكلمة الآن للسيد خوسيه راموس – هورتا، رئيس تيمور – ليشتي.

الرئيس راموس – هورتا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة اليوم؛ ومن دواعي شرفي دوما أن أتكلم أمام هذه الهيئة، وفي القيام بذلك أود أن أؤكد مجددا على امتناني الصادق، وامتنان شعب تيمور – ليشتي، على مشاركة الأمم المتحدة المستمرة في مساعدتنا على التغلب على الانتكاسات المتوقعة والحتمية وجميع التحديات الطبيعية التي تواجهنا في بناء الدولة وتدعيم السلام.

ويشرفني ويأسرني وجود الأمين العام، لأنه يدل على التزامه القوي نحو رفاه شعب تيمور – ليشتي وقيادته المتسمة بقوة العزيمة في ضمان أن نكلل بالنجاح.

ويسرني أن أكون هنا برفقة الممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، الذي استحق امتناننا واحترامنا جميعا – الزعماء وعامة الشعب – نظرا لمعرفته الوثيقة بتيمور – ليشتي ولنزاهته وتفانيه. كما أود أن أشيد بالموظفين الدوليين والوطنيين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وخاصة شرطة الأمم المتحدة، على تفانيهم تفانيا مخلصا لبلدنا ولقضية السلام.

وقبل عام واحد تماما تقريبا، في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، كنت في تلك الحالة المظلمة بين الحياة والموت. وفي ذلك الوقت، كان أطباء وممرضو مركز أسبن الطبي في ديلي يجرون لي عملية جراحية. وبعد ذلك نقلت جوا إلى مستشفى دارون الملكي، حيث حصلت على رعاية جيدة للغاية. وكانت مشيئة الله العلي القدير إرجاء رحيلي من هذه الدنيا والأخذ بأيدي الأطباء والممرضين الذين أجروا لي العملية الجراحية. ومرة أخرى، أكرر امتناني الأبدي للأطباء والممرضين المتفانين في ديلي ومستشفى دارون، ولأسرتي وأصدقائي ولآلاف الأشخاص المجهولين في جميع أرجاء العالم، وللزعماء ولعامة الناس، من جميع مناحي الحياة ومن جميع الأعمار – ولجميع من كرسوا ساعات لا تحصى للصلاة من أجلي، في بلدي الحبيب بالذات وفي غيره من الأماكن.

كما أود أن أكرر امتناني الصادق للأمين العام على اهتمامه الشخصي وقلقه حيال رفاهي، فضلا عن أعضاء مجلس الأمن على عقد جلسة طارئة عقب هجمات ١١ شباط/فبراير التي وقعت على شخصي وعلى رئيس الوزراء (انظر S/PV.5833).

وأشير إلى مثولي أمام هذه الهيئة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5432) عندما بدأ بلدي يترلق نحو تجدد الاضطراب الاجتماعي. وقلت حينذاك إن مدينة ديلي على شفا الهاوية وإن الخوف أصبح ملموسا. وناشدت المجلس حينها اتخاذ إجراء حاسم للحيلولة دون وقوع الأسوأ. ولدى عودتي إلى تيمور - ليشتي، بدأت بذل جهود مكثفة لإقامة حوار وإنهاء التوترات وللحيلولة دون وقوع الأسوأ. واجتمعت مع جميع - وأؤكد على جميع - الأطراف الفعالة في تيمور - ليشتي في محاولاتي لسد الفجوة، وقدمت إحاطات إعلامية بصورة منتظمة للمجتمع الدبلوماسي. وكان من المقرر عقد اجتماع يضم جميع الزعماء المدنيين والعسكريين في الأسبوع الأخير من أيار/مايو. ولكن، في ٢٣ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، وقعت حوادث عنف منفصلة ومتصلة، مما عرض جهودي للخطر.

ومع تدهور الحالة الأمنية في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٦، قررت القيادة السياسية والعسكرية في تيمور الشرقية التخلي عن كبريائنا ومناشدة الأصدقاء مساعدتها بشكل عاجل. وردت بشكل إيجابي أستراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا. ويمكن اليوم وصف استجابتهم الفورية ونشرهم السريع لقوات ذات قوة جديرة بالثقة ومعدات بأنها نجاح متميز وبأنها شكلت سابقة جديدة في تاريخ إنفاذ السلام.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بعنصر قوي للشرطة ولكن بدون قوة لحفظ السلام ذات قدرات محمولة جوا وقدرات للإجلاء. وبينما اندمجت وحدات الشرطة المشكلة الماليزية والبرتغالية في الشرطة الجديدة للأمم المتحدة، نحن تفاوضنا مع أستراليا ونيوزيلندا والأمم المتحدة بشأن وضع ترتيب ثلاثي فريد ما زال ساري المفعول اليوم وأثبت أنه ترتيب بالغ الفعالية.

وأود أن أسجل تقديري للقرار المقبل للمجلس بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة حتى شباط/فبراير ٢٠١٠، على النحو الوارد في مشروع القرار الذي سينظر فيه المجلس. وأعتقد أنه ينبغي للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار التي تتألف من أستراليا ونيوزيلندا أن تواصل الاضطلاع بولايتها بالترادف مع ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة.

إنني موجود هنا اليوم في خصم سيناريو مختلف للغاية وأكثر إيجابية وواعد. وفي منتصف عام ٢٠٠٦، كانت بلدنا مترلقا في أكثر تحد جدي وأكبر خطر منذ عام ٢٠٠٢. ونتيجة لذلك، فإن اقتصادنا الضعيف، الذي أظهر بوادر للانتعاش في عام ٢٠٠٥، انكمش إلى نمو سلبي. ولكن بينما خفت حدة الأزمة بنهاية عام ٢٠٠٦، شهد عام ٢٠٠٧ بعض الانتعاش القوي، مع تقدير نمو الناتج القومي الاجتماعي من غير النفط بنسبة ٨ في المائة بالأرقام الحقيقية.

واليوم، تنعم تيمور - ليشتي بالسلام. وأحدث تقرير لمجموعة الأزمات الدولية عن الحالة في تيمور - ليشتي خلص إلى أن ''الأمن في تيمور - ليشتي تحسن بصورة مذهلة. ولم تعد الجماعات المسلحة طليقة العنان. والجو في شوارع ديلي أقل توترا إلى حد بعيد''. وانخفضت إلى حد كبير الحوادث التي تتراوح من الاعتداءات إلى القتل منذ عام ٢٠٠٧؛ وهي أقل توترا مما كانت عليه في الأعوام السابقة بل هي أقل توترا مما هي عليه في بعض الديمقراطيات الأكثر رسوخا. فعلى سبيل المثال، يكشف تجميع للبيانات أعدته

الأمم المتحدة ويقارن حوادث الاعتداءات أنه في عام ٢٠٠٨ وقع ١٦٩,١ اعتداءات لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في تيمور - ليشتي، بينما كان هناك ٧٩٦ حالة مسجلة في بلدين مصنعين رئيسيين. وخلال الفترة نفسها، وقعت ٣,٢ جرائم قتل لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في تيمور - ليشتي و ٥,٦ جرائم قتل في أحد البلدان المصنعة الرئيسية.

إن اقتصادنا يؤدي أداء جيدا، مظهرا نموا حقيقيا زاد على ١٠ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٨. ومع ميزانية عام ٢٠٠٩ التي تبلغ ٦٨٠ مليون دولار و ٢٠٠ مليون دولار في شكل برامج للمانحين، أعتقد أننا سنتمكن من المحافظة على معدل نمو يبلغ رقما ثنائيا بالرغم من الأزمة المالية الدولية. لماذا وكيف أقدم تشخيصا متفائلا مثل هذا لاقتصادنا في عام ٢٠٠٩؟ نحن دولة مستوردة، وهي تستورد الإسمنت والفولاذ والأغذية الأساسية، مثل الأرز. ومع أن إيراداتنا من النفط ستتقلص بقدر كبير، فإن فاتورة وارداتنا أيضا ستتقلص بانخفاض أسعار السلع. ولدينا سيولة قوية - تبلغ ٤ بلايين دولار - في صندوقنا للنفط، ويمكن الانطلاق منها لدعم مواصلة الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد وبالتالي تنشيط النمو الاقتصادي والثروة النسبية. وإلى جانب مواصلة التزامنا الثابت بالاستثمار في التعليم والصحة، تظهر ميزانية عام ٢٠٠٩ أن إجمالي المبالغ المخصصة للزراعة والبنية التحتية - ٣٤ مليون دولار و ١٣٠ مليون دولار، على الترتيب - زادت بقدر كبير مقارنة بالأعوام السابقة.

وكانت أزمة الغذاء لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ نداء يقظة لنا جميعا. وفي عدد من التعليقات حينذاك، قلت إن علينا دائما ألا نرد على الأزمات بالخوف واليأس بل إن علينا بدلا من ذلك أن نغتنم الأزمات ونحولها إلى فرص. وفي تيمور - ليشتي، دفعت أزمة الغذاء الحكومة إلى أن تعيد تركيز الاهتمام على القطاع الزراعي، مع زيادة الاستثمار في توفير البذور ذات الإنتاجية المرتفعة، والجرارات والجرارات اليدوية، مما يمكن المزارعين من تعلم أساليب زراعية جديدة وتوسيع إنتاج الغذاء. وكحافز إضافي، تقوم الحكومة بشراء المنتجات غير القابلة للتلف والمنتجة محليا، مثل الأرز والحنطة والفاصوليا بأسعار أعلى من أسعار السوق الدولية. ويعاد توزيع المواد التي يتم شراؤها إلى المستشفيات والمدارس والفئات الضعيفة. ونتيجة للتدخل الحكومي الحسن التوقيت والاستباقي، تمكنت تيمور - ليشتي من تجنب الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار وزيادة تدهور أسباب معيشة الفقراء.

وفي ميزانية عام ٢٠٠٩، خصص مبلغ ٢٠٥ ملايين دولار لمشاريع رئيسية لتنمية الأصول الإنتاجية، بما في ذلك بناء مشروع وطني جديد للكهرباء لتوفير الإمداد الثابت والزهيد الثمن بالكهرباء للبلد بأسره في ظرف عامين أو ثلاثة. وهذه محطة لتوليد الطاقة تعمل بالوقود الثقيل وبخطوط نقل جديدة ويمكن تحويلها إلى العمل بالغاز والطاقة المستمدة من الرياح. غير أننا نعتقد أن تيمور - ليشتي ستظل في حاجة إلى دعم تكميلي في صورة طاقة مُولدة من الوقود الثقيل، حتى إذا تمكنا من العمل بالغاز وطاقة الرياح. وستكون هناك مراقبة صارمة لضمان الامتثال التام للمشروع للمعايير البيئية للبنك الدولي وبروتوكول كيوتو. وسيُعلن عن مناقصة دولية قريباً لاختيار استشاري مستقل للإشراف على تنفيذ المشروع بجميع جوانبه الفنية، وكذلك من منظور الأثر البيئي.

وسيتعين على الحكومة جمع قرابة ٥ بلايين دولار خلال السنوات العشر القادمة للقيام، في جملة أمور، ببناء مطار دولي جديد، تبلغ تكلفته التقديرية ٧٠٠ مليون دولار؛ وميناء جديد، تكلفته التقديرية ٣٠٠ مليون دولار؛ وشبكة طرق وطنية وريفية حديثة ومن الطراز الأول، تقدر تكلفتها بما يتراوح بين مليار واحد و ٢ مليار دولار.

ولا توجد طرق مختصرة للتنمية والتحديث، وليست هناك معجزات. وأبلغت صديقي العزيز رئيس الوزراء زنانا غوسماو: كن جريئاً وشجاعاً وحازماً وأقدم على المخاطر وسُتذكر مثل السنغافوري لي كوان يو أو الماليزي مهاتير محمد – وهما زعيمان لديهما الرؤية والشجاعة وحولا الأوضاع في بلديهما من الصراع والفقر إلى السلام والرخاء في جيل واحد. وقلت له أيضا إما هذا وإلا ستُذكر مثل صاحب متجر صغير إذا لم تكن شجاعاً بالقدر الكافي للاستثمار بجسارة في السنوات القليلة المقبلة.

وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره (S/2009/72)، أسفرت أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ عن لحظة فارقة من نوع ما: فقد اجتزنا المرحلة الحرجة. واسمحوا لي بأن أشارك المجلس بعض الحقائق.

بخصوص المشردين داخلياً، أتاح الهدوء البادي للعيان والشعور بالأمن في البلاد نجاح الحكومة المستمر في استراتيجية الإنعاش الوطني. وأُغلق الآن ثمانية وخمسون من إجمالي ٦٠ مخيماً كانت مفتوحة في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وهناك عدد قليل من المخيمات الصغيرة المتبقية في ديلي، تعمل وزارة التضامن الاجتماعي على إغلاقها في غضون الشهور الأولى من عام ٢٠٠٩. وبمساعدة الأمم المتحدة تواصل الوزارة، معالجة احتياجات المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المستقبلة لهم، فضلاً عن مراقبة الحالة في المجتمعات المحلية المستقبلة لضمان معالجة أي مشاكل قد تحدث نتيجة الانتقال على النحو السليم.

نجحت الحكومة، بقيادة رئيس الوزراء زنانا غوسماو، خلال عام واحد، في حل الكثير من المشاكل العالقة التي خلفتها أزمة عام ٢٠٠٦. وخلال العام ونصف العام تقريبا، تم حل الحالات المتعلقة بالمشردين داخلياً والمتظلمين وأصحاب المعاشات التقاعدية من كبار السن والضعفاء ومقاتلي التحرير الوطني السابقين.

الشاغل الرئيسي لي هو إصلاح القطاع الأمني ومواصلة تطوير شرطتنا الوطنية وقوات دفاعنا وقد جعلتهما أولويات لرئاستي. وظهر ذلك الالتزام بالفعل عندما توليت منصب رئيس الوزراء إبان أزمة عام ٢٠٠٦. وتكلمت حينذاك أمام برلماننا الوطني، وحددت دوري كمثل دور قسيس جيش وتعهدت بتضميد جراح قلب وروح البلاد وبعدم شراء المزيد من الأسلحة. وجعلت مداواة الجراح داخل شرطتنا وقوات دفاعنا وبين المؤسستين وبينهما وبين الشعب، أولوية. وكنت حينذاك أدرك – وما زلت – أنه لا يمكن ضمان عدم تكرار أزمة عام ٢٠٠٦ إلا بوجود علاقة صحية قائمة على الثقة بين المؤسستين الأمنيتين. وأواصل ذلك الجهد بصفتي الرئيس، بالشراكة مع رئيس البرلمان الوطني ومع رئيس الوزراء، وأعتقد أننا حققنا الكثير منذ ذلك الحين.

اليوم، يمكننا أن نقول بدرجة من الثقة إنه تم حل الكثير من الانقسامات بين المؤسستين. ولا يعني ذلك أنه جرى التغلب على جميع أوجه الضعف والقصور. فما زال أمامنا شوط طويل في تحديث القوتين الأمنيتين وإضفاء الطابع الاحترافي عليهما، لكنني أعتقد أنه يمكننا بلوغ أكثر أهدافنا طموحاً بحلول عام ٢٠١٢.

وتماشياً مع رؤية الحكومة بأن ''إعادة بناء الشرطة الوطنية عملية طويلة، تتطلب الملكية الوطنية واستمرار المساعدة الدولية''، تركز عملية التطوير الرئيسية في مجال قطاع الأمن على زيادة التشاور والمشاركة. وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، عقب توقيع مشروع استعراض القطاع الأمني بين الأمم المتحدة

وحكومة تيمور – ليشتي، ستقوم الحكومة باستعراض شامل للقطاع الأمني.

جرى تنفيذ عدد من الأنشطة العام الماضي لدعم تعزيز المؤسسات الوطنية. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اجتمع ممثلون لطائفة عريضة من المجتمع التيموري وأفراد الشرطة والجيش وأعضاء البرلمان ومسؤولي الحكومة في عملية استهلتها الحكومة لوضع سياسة للأمن الوطني في مركز آسيا – المحيط الهادئ للدراسات الأمنية في هونولولو.

وفي مسعى لمعرفة طائفة أوسع من الآراء ووجهات النظر، تُجرى دراسة استقصائية على المستوى الوطني حول التصورات للتهديدات الأمنية وللقطاع الأمني بصفة عامة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، شاركت ورئيس الوزراء، بدعم كامل من بعثة الأمم المتحدة، في استضافة حلقة دراسية حول إصلاح وتطوير القطاع الأمني. وجمعت تلك الحلقة بين طائفة متنوعة من العناصر الوطنية والدولية الفاعلة لمناقشة مواضيع مثل تشريعات وسياسة الأمن القومي، وكانت خطوة مهمة في إعداد رؤية توافقية بشأن ما تود تيمور – ليشتي تحقيقه في القطاع الأمني. وأُعدت تشريعات مهمة، مثل قانون الأمن الوطني وقانون الدفاع الوطني وقانون الأمن الداخلي.

وأثار استئناف الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي للمسؤوليات الشرطية من بعثة الأمم المتحدة نداء من جانب ضباط الشرطة – المدركين دائماً للحاجة إلى أن يكونوا مستعدين للاستئناف الكامل للمسؤوليات الشرطية من شرطة الأمم المتحدة – من أجل الحصول على المزيد من التدريب والدعم اللوجستي. ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية لإنشاء فرق التقييم وتسليم المقاطعات واختصاصات فريق تقني مشترك سيراقب عملية النقل.

وبخصوص التسليم والتسلم في المقاطعات، ستُبنى القرارات على الوفاء بأربعة معايير: قدرة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي على الاستجابة على النحو المناسب للبيئة الأمنية في مقاطعة معينة؛ وإصدار شهادات الاعتماد النهائية لما لا يقل عن ٨٠ في المائة من ضباط الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي المؤهلين في مقاطعة أو وحدة بعينها يراد تسليمها؛ وتوفر المتطلبات اللوجستية التشغيلية الأولية؛ والاستقرار المؤسسي.

وتعكف الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ووزير الدولة للأمن، جنباً إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة، على إعداد الصيغة النهائية للمؤشرات التي سوف تستخدم لتقييم المعايير العامة. كما نناقش عمل فرق التقييم المشتركة التي ستقرر ما إذا كانت مقاطعة أو وحدة ما قد أوفت بالمعايير. وسيكون التسليم ذاته أمراً في غاية الأهمية كتمرين على بناء الثقة لضباط الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، لكن الحكومة تدرك أيضا أن التسليم مجرد مرحلة في إعداد قوة شرطة محايدة ومنضبطة واحترافية وناضجة تولي المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

أنتقل الآن إلى قطاع العدالة. في عام ٢٠٠٨، واجه القطاع عددا من التحديات الرئيسية، بما في ذلك عدم كفاية القدرات والمسائل المتعلقة بتشكيل محكمة الاستئناف وعدم قوة المؤسسات بالدرجة الكافية. غير أنه تحققت بعض الإنجازات المهمة رغم تلك التحديات. فقد استُكملت صياغة واستعراض تشريع مهم لتطوير الإطار القانوني في تيمور – ليشتي. ومعروض الآن على مجلس الوزراء مشاريع قوانين تتعلق بحماية الشهود والأحداث وإنشاء لجنة لمحاربة الفساد والعنف الأسري والقانون الجنائي لاستعراضها واعتمادها.

وتُبذل جهود لتعزيز التعاون بين الادعاء والشرطة. ويتعلق ذلك التعاون بإصدار الإشعارات وعملية النقل التي طال انتظارها للملفات الادعاء إلى الولايات القضائية الخاصة بكل منها في مقاطعتين - باوكاو و أويكوسي - والنظر في إنشاء نظام عام لإدارة القضايا، يؤمل أن يسفر عن زيادة كبيرة في عدد القضايا الجنائية التي يتم النظر فيها. كما صيغت استراتيجية لمواصلة إصلاح دائرة الإصلاحيات.

وبخصوص مكافحة الفقر، كشفت دراسة استقصائية أخيرة حول مستويات المعيشة في تيمور - ليشتي أجرتها مديرية الإحصاءات الوطنية وقام بتحليلها البنك الدولي عن أن تفشي حالات الفقر زاد زيادة كبيرة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، من ٣٦,٣ في المائة إلى ٤٩,٩ في المائة. ونتيجة للتراجع في الاقتصاد غير النفطي من حيث نصيب الفرد انخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ١٢ في المائة في تلك الفترة، على الرغم من تزايد العائدات النفطية لتيمور - ليشتي.

وإن الدراسة الاستقصائية المقبلة ستكشف عن أثر سياسات الحكومة التي يجري تنفيذها حاليا. ولكن، مع زيادة النفقات الحكومية منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، ازداد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي زيادة كبيرة، مما سيوقف انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد، كما هو مبين في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمستويات المعيشة بتيمور - ليشتي، ويبدأ بالتالي في تخفيض مستويات الفقر.

لئن كانت مستويات الفقر قد ازدادت في السنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، فإنني أعتقد أن تيمور - ليشتي ستنجز هدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ إذا واصلت الحكومة وشركاؤنا في التنمية العمل جنبا إلى جنب في تعزيز الدعم للتنمية الريفية وإيجاد فرص العمل والصحة العامة والتعليم. وتشمل بعض النقاط البارزة الأخرى في ميزانية عام ٢٠٠٩ البرامج الاجتماعية الحيوية للحد من الفقر عن طريق نقل ٩٦ مليون دولار للمعاشات التقاعدية لدعم المحاربين القدامى والمسنين والمعوقين.

في الختام، إن ما سمعه أعضاء المجلس مني وصف للتحديات الطبيعية والحتمية التي تواجه معظم البلدان النامية، وبخاصة في مرحلة ما بعد الصراع. فبناء الأمة وتوطيد السلام عمليتان طويلتان تحتاجان إلى الصبر والالتزام الثابت من الجميع. في آب/أغسطس من هذا العام سنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للاستطلاع الشعبي الذي لم يؤد إلى حصولنا على حريتنا فحسب، وإنما شهد التدمير الكامل لبلدنا وما نجم عن ذلك من خسائر بشرية مذهلة أيضا.

لقد شرعنا في السنوات العشر الأخيرة، بمساعدة من الأمم المتحدة وأصدقائنا، في العملية المؤلمة لتضميد الجراح وتصافي النفوس وبناء جسور المصالحة بين الطوائف الممزقة في تيمور - ليشتي ببناء الهياكل الأساسية والمؤسسات والاقتصاد وبناء الجسور مع جيراننا.

إن بناء الأمة وتوطيد السلام يتطلبان رؤية والتزاما ثابتا وطويل الأجل. وينطبق ذلك على بلدي مثلما ينطبق على هايتي وفلسطين والصومال وأفغانستان وسيراليون وليبريا والكونغو، وغيرها. إن القائمة طويلة جدا والتحديات دائما هائلة وقد تثبط عزيمة الضعفاء وغير الصبورين. ولن تتحقق إلا أحلام القلائل الذين يجرأون على تحويل أحلامهم المثالية لجميع البشر إلى واقع.

ومن ناحيتي، سأبذل قصارى جهدي لتخفيف العبء عن المجتمع الدولي، ولطمأنته على أننا لن نخون الثقة التي وضعها فينا، وقد كان في غاية الصبر والسخاء. وسأبذل قصارى جهدي حتى لا أخذل شعبي ولا أخون الأمانة التي عهد بها إلي.

أما بخصوص الذين يتسرعون في إصدار الأحكام المتسمة بالتبسيط والتعميم بخصوص التصورات بإخفاق الأمم المتحدة، فأنا هنا للإدلاء بشهادة مفادها أننا، التيموريين الليشتيين، ندين للأمم المتحدة بوجودنا نفسه. وقد خلصت دراسة استقصائية أجراها المعهد الجمهوري الدولي في الآونة الأخيرة إلى ما يلي: تحظى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بتأييد نسبته ٧٥ في المائة؛ أما الحكومة فتحظى بنسبة ٦٦ في المائة. ويبدو أن أداء البعثة كان أفضل من أداء حكومة بلدنا، وأن أداء رئيس الوزراء أفضل من سائر أعضاء الحكومة، إذ حصل على تأييد نسبته ٧٩ في المائة، مع اعتذاري لوزير الخارجية الجالس خلفي. وحصلت قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي على تأييد نسبته ٨٠ في المائة. وكانت تلك أكبر المفاجآت لأن شعبية قوات الشرطة لدينا ربما كانت صفر في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وهذا يبين الإنجازات التي حققناها جميعا ونتائج التزام الأمين العام ومجلس الأمن. وقوة الدفاع لدينا التي كانت أيضا تحظى بشعبية قليلة في أعقاب أزمة عام ٢٠٠٦ حصلت على نسبة تأييد قدرها ٧٨ في المائة. ولن أفصح للمجلس عن شعبيتي المنخفضة على نحو مخجل. ولا يسعني القول إلى الأوساط الإعلامية وأشباه المتعلمين والعديدين من غيرهم الذين يترعون إلى استخدام العبارات النمطية مثل ''الدولة الفاشلة'' في محاضراقم المليئة بالرياء، أننا نعترف بكل تواضع أن أمورنا تسير على خير ما يرام. شكرا لكم وأسأل الله تعالى أن يباركنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس راموس - هورتا على بيانه المُلهم. ويشكره المجلس على قوله إن الأمم المتحدة حافظت على هذه المكانة الرفيعة، والمجلس ممتن جدا له على ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أُذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناقم خمس دقائق، حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تعمم نصوصها مكتوبة وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

السيد ماير - هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن امتناننا لحضور الرئيس راموس - هورتا. ويسرنا أن نراه في المجلس اليوم ونشكره على بيانه الصريح والمثير للإعجاب في آن واحد.

كما أننا ممتنون جدا للأمين العام على حضوره وإحاطته الإعلامية الشاملة والغنية بالمعلومات بشأن مسألة أحدثت الأمم المتحدة تغييرا فيها بالفعل. وأود أن أقول إن النمسا تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم ممثل الجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تفخر بلادي بأننا تمكنا من الإسهام في مسيرة تيمور - ليشتي نحو الاستقلال. لقد جرى الحوار بين التيموريين برعاية الأمين العام كوفي عنان في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ في قلعة بورغ شلينينغ وكرومباخ، الذي أسفر عن إعلان بورغ شلينينغ. وكان الرئيس راموس - هورتا والأسقف بيلو من بين ضيوفنا المبجلين في ذلك الوقت.

ونحن إذ ننظر إلى التطورات الحالية، فإننا نرحب بالتقدم الكبير المحرز في معالجة الآثار المترتبة على أزمة عام ٢٠٠٦، لا سيما إعادة إدماج المتظلمين من أفراد القوات المسلحة التيمورية في الحياة المدنية وتعجيل عودة المشردين داخليا حيث تسنى إغلاق معظم مخيمات المشردين داخليا. ولذلك، نؤيد أيضا توصيات والتر كالين، ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، بشأن استدامة عمليات العودة والحلول الدائمة، ونقرّ باستراتيجية الإنعاش

الوطني الشاملة لخمسة مجالات التي تنتهجها الحكومة، باعتبار ذلك خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

نود أن نهنئ حكومة تيمور - ليشتي على هذه التطورات المشجعة التي حدثت بسلاسة ودون حوادث عنف كبيرة، ونشكر الأمم المتحدة وقوات الأمن الدولية على إسهاماتها الهامة. وعلى وجه الخصوص، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي التي تعمل بالتعاون مع قوات الشرطة الوطنية من أجل استقرار الوضع الأمني.

ترحب النمسا بالتقدم المحرز في التحضير لاستئناف الشرطة الوطنية مسؤولياتها عن الحفاظ على الأمن. أما بخصوص تلك النقطة، فإننا نتفق تماما مع الأمين العام على أنه ينبغي اتباع نهج مرحلي، يقوم على وجه الخصوص على المعايير المتفق عليها التي وردت في تقريره. ويسرنا أن نشير إلى أن الالتزام بمعايير حقوق الإنسان سيكون أحد العوامل المهمة في قياس مدى استعداد الدوائر والوحدات لاستئناف مهام الحفاظ على الأمن. ويتطلب النجاح المستدام في ذلك المجال اتباع نهج واسع النطاق يستدعي تعزيزا فعالا لسيادة القانون.

أود أن أقول إن البعثة الدائمة لتيمور - ليشتي هي أحد أنشط المشاركين في أعمال جمعية أصدقاء سيادة القانون هنا في المقر في نيويورك، ولذلك لم نفاجأ بأن تكون سيادة القانون أولوية رئيسية لحكومة تيمور - ليشتي. ومن الواضح أننا نساند حكومة تيمور - ليشتي في جهودها الإصلاحية ونؤيد توصية الأمين العام بإجراء تقييم شامل مستقل لاحتياجات القطاع القضائي من شأنه إفساح المجال لاتباع نهج منسّق في إصلاح قطاع القضاء. إننا نتشاطر شواغل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بشأن المستويات المرتفعة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، الذي يمثل واحدا من المشاكل الأمنية العامة الكبرى. ونأمل أن يسن البرلمان الوطني قريبا التشريع اللازم لضمان حماية ودعم الضحايا، ومساءلة الجناة.

كما يشجعنا أن نسمع أن ادعاءات سوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان أثناء الاعتقال قد انخفضت بشكل كبير إثر حل القيادة المشتركة. ومن المهم أن يتم تقديم أعضاء القوات الأمنية للعدالة لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وثّقتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في حالات استثنائية، وأن تتم محاسبة المسؤولين عن ارتكاب أعمال إجرامية وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال أزمة ٢٠٠٦، وذلك حسب توصية لجنة التحقيق الخاصة المستقلة. وندعم السلطات في تيمور - ليشتي في جهودها لبناء مؤسسات قوية لمكافحة إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب.

أخيرا، وبغية تحقيق استقرار طويل الأجل، يبقى استعراض وإصلاح قطاع الأمن على جانب كبير من الأهمية. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشدد بشكل خاص على ضرورة وضع تحديد واضح لدور الجيش في وقت السلم، وعلى توضيح العلاقة بين الجيش والشرطة، علاوة على آليات المساءلة الداخلية والإشراف المدني.

ونرحب بقيام بعثة الأمم المتحدة بدمج الجوانب المتعلقة ببناء السلام بالفعل لتساعد بذلك على سد الفجوة المحتملة بين حفظ السلام وبناء السلام أثناء مراحل تقدم البلد. وبغية تعزيز نهج لبناء السلام بشكل تدريجي لحل المسائل العالقة، نشجع تيمور - ليشتي على النظر في البدء بالتعاون مع صندوق بناء السلام في المستقبل القريب.

وفي الختام، تود النمسا أن تقر بالدور المهم الذي تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي القيام به، وأن تعرب عن دعمها لتمديد ولايتها لمدة ١٢ شهرا

إضافية. ونشكر بعثة الأمم المتحدة وحكومة تيمور – ليشتي على وضع الاستراتيجية المتوسطة المدى. ونرى أن الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة التي اتسمت بتعاون وثيق بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة تيمور – ليشتي تمثل قصة نجاح ودروسا يجب استخلاص العبر منها وتطبيقها على المناطق المماثلة الأخرى.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نقدر بعمق مشاركة فخامة الرئيس خوسيه راموس – هورتا شخصيا في مناقشة اليوم ومساهمته فيها. وأشكره على المعلومات التي قدمها عن مستجدات الحالة في تيمور – ليشتي. كما أود أن أشكر الأمين العام على آرائه بشأن الحالة في تيمور – ليشتي.

وكرواتيا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي الذي ستدلي به الرئاسة التشيكية للاتحاد لاحقا خلال هذه المناقشة المفتوحة.

إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي تقوم بدور حيوي في إعادة الاستقرار وصونه، وفي المجالات الحيوية للحوكمة الديمقراطية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن في تيمور – ليشتي. كما نعترف بالمساهمة المهمة التي قدمتها قوات الأمن الدولية عام ٢٠٠٨ لصون الاستقرار في المنطقة.

ويشجعنا تقييم الأمين العام للحالة السياسية والأمنية في تيمور – ليشتي منذ أزمة ٢٠٠٦ وعودة الأمور إلى طبيعتها إثر أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبينما يؤكد هذا التقدم أن زخما إيجابيا قد ترسخ، ينبغي عدم الاستخفاف بهشاشته. ورغم ارتياح كرواتيا لعدم وقوع أية حوادث أمنية جسيمة أخرى في عام ٢٠٠٨، إلا أن محاولات الاغتيال التي وقعت السنة الماضية لا تزال تمثل تذكرة صارخة بأهمية معالجة القضايا الأساسية العالقة لأزمة عام ٢٠٠٦، والتحديات متعددة الأوجه التي لا تزال تواجه تيمور – ليشتي. وتشمل هذه التحديات تعزيز الحوار السياسي والمصالحة وتعزيز السلام والديمقراطية وسيادة القانون، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية دائمة.

وبالنسبة لمسألة الحوار السياسي، فقد أثبتت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أنها قناة قيمة لرعاية عملية تشاورية قائمة على مشاركة أكثر شمولا على جميع مستويات المجتمع لمعالجة المسائل السياسية والأمنية الحرجة التي تواجه البلد. ونرحب بجهود المساعي الحميدة المتواصلة للممثل الخاص للأمين العام السيد خير لتعزيز حوار معزز بين أصحاب المصلحة الأساسيين، بما في ذلك عبر لجنة التنسيق الرفيعة المستوى الموسعة ومنتدى التنسيق الثلاثي. كما نثني على الرئيس راموس – هورتا لدوره في إتاحة الفرص لتعزيز هذه النُهج التشاورية مع المعارضة حول مسائل المصلحة الوطنية. ولا يمكن لهذه الممارسات إلا أن تساعد على بناء الثقة اللازمة بين الزعماء السياسيين وأن تسمح للمعارضة بدور بناء، حسبما يرد في اتفاق الأحزاب السياسية الموقع في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧.

والانتخابات المحلية القادمة في عام ٢٠٠٩ ستكون مرحلة مهمة أخرى في تقدم البلد نحو ثقافة الحوار السياسي والحوكمة الديمقراطية. ونأمل أن يواصل التيموريون الاستفادة الكاملة من المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام ومن خبرة بعثة الأمم المتحدة بهدف مواصلة البناء على الزخم الإيجابي الذي تحقق حتى اليوم.

ويمثل الاستعراض والإصلاح المتواصلين لقطاع الأمن شاغلا كبيرا. ونحن نقدر الدور المركزي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لزيادة تعزيز القدرات والسياسات والعمليات المؤسسية، مدركين تماما للالتزام الطويل الأجل الذي تتطلبه هذه العملية الشاملة. ولضمان أن يعمل قطاع الأمن بطريقة مهنية وحيادية، ومع الاحترام الواجب لحقوق الإنسان،

لا بد أن يكون هناك تمييز واضح للأدوار بين قوات الأمن التابعة للقوات المسلحة لتيمور - ليشتي وقوات الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، إلى جانب إطار قانوني قوي مدعوم بالإشراف المدني وسيادة القانون والشفافية وآليات المساءلة للمؤسستين الأمنيتين.

إن القدرات الوطنية الفعالة والمطورة بشكل كامل أساسية لتعزيز جهود بناء السلام في تيمور - ليشتي في المستقبل. وتوطيد السلام الطويل الأجل في تيمور - ليشتي لن يتم في غياب بيئة قابلة للاستمرار بالنسبة لقضاء فعال يتمتع بالمصداقية ونظام جنائي يسود فيه القانون، والتغلب على الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦ إلى العدالة. واعتراف التيموريين بالحاجة إلى العدالة والالتزام بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق الخاصة المستقلة إشارة مشجعة جدا.

ونرحب بحرارة بتصميم الحكومة على معالجة الأثرين المتبقيين المترتبين على أزمة ٢٠٠٦، وهما مسألتا المتظلمين من أفراد القوات المسلحة التيمورية والمشردين داخليا. ويقع العبء الآن على الحكومة لضمان استدامة العودة للنازحين عبر تأمين بيئة آمنة ومستقرة ووضع أطر قانونية واجتماعية واقتصادية تسمح بمصالحتهم وإدماجهم في المجتمع.

ربما يمكن إعطاء المزيد من التركيز لجهود بناء السلام الهادفة إلى الإدماج الاجتماعي والتلاحم لكل الشعب التيموري عبر توظيفه وتمكينه في إطار اقتصاد شامل للجميع ومستدام. ويمكن لهذه الجهود أن تتيح فرصا حيوية للشعب التيموري ليدعم نفسه ويطور المزيد من سبل كسب العيش المنتجة بالنظر للتحديات الجادة الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد في محاولته للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أخيرا، تدعم كرواتيا توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لمدة ١٢ شهرا إضافيا بمستواها الحالي. ونعتقد أن وجود البعثة ضروري لتمكين القيادة التيمورية من معالجة التحديات المتبقية من عملية تعزيز السلام بفعالية، مع كفالة أساس صلب يمكن على أساسه بناء عملية بناء السلام بقيادة تيمورية في المستقبل.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب هنا بالرئيس راموس - هورتا، الحاصل على جائزة نوبل للسلام. ويشرفنا أن نرحب به هنا هذا الصباح وأن نعرب له عن إعجابنا. وهو يجسد منذ عقود، إلى جانب رئيس الوزراء غوسماو، آمال وطموحات شعب بكامله في الاستقلال، كما ظل يجسّد لعدة سنوات، قدرة نفس الشعب على الاحتشاد لبناء مستقبل سلمي وديمقراطي.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. ويشهد حضوره على الأهمية الخاصة التي توليها الأمم المتحدة لذلك البلد، حيث أنها رافقته بشكل وثيق وبنجاح في ظهوره على الساحة الدولية منذ حوالي عشر سنوات. وهنا، علينا أيضا أن نثني على العمل الفعال في الميدان للممثل الخاص للأمين العام وفريقه.

وفرنسا تعرب عن كامل تأييدها للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومن جانبي، أود أن أقدم بضعة ملاحظات بإيجاز شديد.

التقينا هنا منذ عام مضى في السياق المأساوي للهجمات على رئيس الدولة ورئيس الوزراء، التي كانت تستهدف زعزعة استقرار البلد. وبعكس ما جرى في ربيع عام ٢٠٠٦، فإن هذه الأحداث لم تقوض جهود الإنعاش.

والتقدم الذي كنا بالكاد نأمل فيه قبل عام تم تحقيقه، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي وفي مجال إصلاح قطاع الأمن، كما يرد بتوسع في بيان الرئيس راموس - هورتا. وتشكّل وحدة شعب تيمور - ليشتي، التي تشهد بها الأرقام الممتازة المذكورة، وتضامنه مع الحكومة، وتقديره العالي للتعاون الدولي، عناصر ممتازة بوجه خاص، لأن تيمور - ليشتي تدين بنجاحها في المقام الأول للشعب التيموري والمسؤولين التيموريين أنفسهم.

ومع ذلك، لم يكن من المستطاع تحقيق كل هذا دون وجود التزام من جانب المجتمع الدولي. ومرة أخرى، أشيد بالأنشطة القوية التي يضطلع بها السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام المعني بتيمور - ليشتي، وأرحب بالدور الإيجابي للغاية الذي تضطلع به البلدان المجاورة، ولا سيما إندونيسيا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وماليزيا، والبرتغال، ضمن بلدان أخرى أشار إليها الرئيس، والتي ساعد ما تقدمه من دعم السلطات التيمورية على الحفاظ على الاستقرار في البلد.

وستواصل فرنسا، من جانبها، دعم الجهود التي تبذلها تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية والاستقرار في البلد. ونشارك، على وجه الخصوص، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، في تدريب الحرس الوطني التيموري، الذي يحظى بالأولوية لدى الحكومة، كما قال الرئيس راموس - هورتا.

وأود أن أشير، مرة أخرى، إلى أهمية الإصلاح القضائي ومكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالجرائم السابقة، فهذان أمران ضروريان لتحقيق المصالحة الدائمة. وفي ذلك الصدد، نكرر تأكيد تأييدنا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في دعم المدعي العام في تيمور - ليشتي، والتي تدخل في نطاق الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن.

إن توطيد التقدم المحرز على مدار الأشهر القليلة الماضية سيستغرق بعض الوقت. وسيكون الوجود المطمئن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوات الأمن الدولية عاملا حاسما لتحقيق الاستقرار أثناء فترة المصالحة. ولذلك، تؤيد فرنسا تجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا. ولكن ينبغي أن يشكّل ذلك جزءا من استراتيجية متوسطة الأجل لبناء السلام بمساعدة الأمم المتحدة، من أجل ضمان تولي شعب تيمور - ليشتي بشكل تدريجي ملكية المهام التي تضطلع بها اليوم عملية الأمم المتحدة.

وهكذا، يمكننا أن نحقق رغبة مجلس الأمن في إعداد عمليات أفضل تحديدا في أهدافها وأكثر فعالية. ومرة أخرى، يمكن أن تصبح تيمور - ليشتي معمل اختبار للأفكار، كما أكد ذلك الرئيس راموس - هورتا نفسه، ويمكنها أن تثبت أن الأمم المتحدة تعرف أيضا كيف تؤدي عملها بامتياز.

السيد شانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بوجود الرئيس راموس - هورتا في هذه المناقشة لمجلس الأمن، ونشكره على بيانه الهام. كما نشكر الأمين العام على تقريره الشامل للغاية (S/2009/72) بشأن الحالة في تيمور - ليشتي.

ويسرنا أن نشير إلى أنه في أعقاب الهجمات التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠٠٨، عاد الهدوء بسرعة إلى البلد، بقيادة الرئيس راموس - هورتا ورئيس الوزراء غوسماو. وقد نتج عن تسوية القضايا المتعلقة بمقدمي الالتماسات والمشردين داخليا، حوار سياسي أقوى فيما بين مختلف الفصائل في البلد.

لقد بيّن تاريخ السنتين الماضيتين في تيمور - ليشتي أنه لا يمكن حل مسألة الأمن بشكل فعال دون توفر التعاون التام بين القوى السياسية المختلفة، ولا سيما بين الحكومة والجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة. ونحيي الجهود التي يبذلها الرئيس راموس - هورتا من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وندعو الأطراف في تيمور - ليشتي إلى أن تأخذ في اعتبارها استقرار البلد ومصالح الشعب، مستفيدة من الوضع الحالي الذي يؤدي إلى تحقيق السلام والتنمية، وتفادي الوقوع في خلاف لا طائل من ورائه، والتركيز على عملية السلام والمصالحة في البلد.

ويتطلب تحقيق السلام والاستقرار الدائم في تيمور - ليشتي بذل جهود كبيرة لزيادة تنمية الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية في البلد. وفي ظل الظروف القائمة، نؤيد الإجراء الذي تتخذه الحكومة في إيلاء الأولوية لتنمية الهياكل الأساسية، والتنمية الريفية، وتنمية قدرة الموارد البشرية، ولا سيما لدى الشباب، بهدف القضاء على عناصر عدم الاستقرار منذ البداية.

وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي أيضا بذل كل ما في وسعه لتعزيز عملية السلام في تيمور - ليشتي. ونأمل أن يوضع إطار الأمم المتحدة تقديم المساعدة من أجل التنمية، الذي وقعته الحكومة والأمم المتحدة في العام الماضي، موضع التنفيذ بشكل فعال. وينبغي أن تقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، كجزء من مهامها لحفظ السلام، بمساعدة حكومة تيمور - ليشتي في تعزيز قدرتها على ممارسة الحكم المستقل.

لقد ظل تاريخ الاستقلال والتنمية في تيمور - ليشتي منذ البداية مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأمم المتحدة لضمان أن تسير تيمور - ليشتي على درب تحقيق النجاح. ومن ثم تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية واضحة في هذا الشأن.

إننا نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. ويجب أن يقوم عنصر الشرطة في البعثة، وهو يواصل عملياته لحفظ السلام، بكفالة الأمن العام، وأن يضاعف الجهود المبذولة لمساعدة الشرطة في تيمور - ليشتي في تعزيز قدرتها على إنفاذ القانون. وفي المستقبل، ينبغي أن تولي شرطة الأمم المتحدة الأولوية للتدريب ونقل الخبرة إلى شرطة تيمور - ليشتي. وبعد الاستعراض الشامل لتقسيم الموارد وعمل الأمم المتحدة، يحتاج الملاك الوظيفي لبعثة الأمم المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى إعادة هيكلته.

إن الصين وتيمور - ليشتي كليهما عضوان في أسرة الأمم العظيمة في آسيا السلمية. ونحن نولي أهمية كبيرة لتطور الوضع في تيمور - ليشتي. ونأمل أن تحقق تيمور - ليشتي التنمية التي يستفيد منها الشعب وتحقق سعادته بأسرع ما يمكن. وبقدر المستطاع، ستواصل الصين توفير المساعدة لتيمور - ليشتي.

السيد لي ليونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة للمجلس بشأن تيمور - ليشتي. وأرحب في المجلس بالرئيس خوسيه راموس - هورتا، رئيس تيمور - ليشتي، وأشكره على بيانه الهام للغاية. كما أود أن أشكر الأمين العام على حضوره وعلى تقريره (S/2009/72) الذي يغطي كل الجوانب الرئيسية للوضع في تيمور - ليشتي خلال الأشهر الستة الماضية.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي سيدلي به ممثل تايلند، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويتفق وفد بلادي مع تقييم الأمين العام بأن فترة تقديم التقارير تشكّل مرحلة هامة في عودة الحياة الطبيعية إلى تيمور - ليشتي في أعقاب أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ويهنئ تيمور - ليشتي، حكومة وشعبا، على نجاحها في

الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين وفي إبقاء عملية السلام على المسار الصحيح في خضم الصعوبات الكثيرة التي تواجهها. وفي حين نشير إلى زيادة حدة الفقر بوصفها تحديا طويل الأجل، تتطلب تصميما أقوى وحشدا للتعاون أكثر فعالية، فإننا نقدر تقديرا عاليا الجهود التي تبذلها حكومة تيمور - ليشتي لمعالجة قضايا ما بعد انتهاء الصراعات، ولا سيما تلك المتصلة بعودة المشردين داخليا وإغلاق ٥٤ مخيما مما مجموعه ٦٣ مخيما للمشردين داخليا في ديلي وباكو؛ ولتعزيز المصالحة الوطنية عن طريق إيجاد فرص لجميع أصحاب المصلحة للمساهمة في حل القضايا ذات المصلحة الوطنية؛ وللعمل بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة والشركاء المحليين والجمهور من أجل تعزيز قدراتها وتنفيذ البرامج الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للأنشطة التي تضطلع بها في نطاق ولايتها للمساعدة على الحفاظ على السلام والاستقرار المستدام وتعزيز التنمية في البلد، ولا سيما تلك الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية لتيمور - ليشتي عن طريق تدريب الموظفين، وزيادة مشاركة المواطنين، وتعزيز وظائف الرقابة البرلمانية، وإصلاح قطاع الأمن، بناء على طلب حكومة تيمور - ليشتي.

ويشجعنا الاتفاق الواسع النطاق الذي توصلت إليه الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بشأن تحمل الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، ابتداء من هذا العام، المسؤوليات عن مهام الشرطة وفقا للترتيب المتعلق بالشرطة. ونشارك الآخرين توقعهم أن تتمكن قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، من تسلم مسؤولياتها الأمنية خطوة فخطوة.

ونرحب أيضا باستراتيجية الأمين العام متوسطة الأجل وبنقاطه المرجعية، التي تتضمن الأولويات الوطنية وغيرها من عمليات التخطيط من قبيل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، للمساعدة في قياس وتتبع التقدم المحرز في المجالات الرئيسية، ولا سيما التحسن في نوعية الحياة وفرص العمل للشباب في المناطق الريفية، ومن ثم التصدي للصعوبات الكامنة التي يواجهها البلد.

وبالنظر إلى ضرورة الاستقرار الطويل الأجل في تيمور - ليشتي، نؤيد طلب الأمين العام تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى بتكوينها وقوامها الحاليين. ونشجع البعثة على الاستفادة الكاملة من ولايتها في مواصلة العمل عن كثب مع حكومة تيمور - ليشتي ومع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو واليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، تحقيقا للفعالية في تنفيذ برامج الأمن والتنمية في تيمور - ليشتي.

والآن وقد أصبحت عملية السلام والتنمية في أيدي شعب تيمور - ليشتي، يتوقف أمن هذا البلد واستقراره في المدى الطويل على إصرار الحكومة وجميع قطاعات السكان والجهود التي تُبذل لدفع العملية الحالية قدما للأمام. ونهيب بجميع الأطراف المعنية في تيمور - ليشتي أن تشارك مشاركة فعلية في الحوار الجاري وأن تسهم في التصدي للتحديات التي يواجهها البلد، وفي مقدمتها قبل كل شيء التحديات المتعلقة بضمان نجاح الانتخابات المحلية المقرر عقدها هذا العام.

وقد وقفت فييت نام وستظل تقف إلى جانب شعب تيمور - ليشتي وحكومتها في طريقهما نحو السلام الدائم والتنمية المستدامة. ونحن على استعداد لتبادل تجاربنا في التنمية بعد انتهاء الصراع مع تيمور - ليشتي ولتعزيز التعاون الثنائي في المجالات التي تتمتع فيها فييت نام بميزات نسبية.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكركم يا سيدي الرئيس على مبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن للنظر في أعمال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ولا شك أن التقدم المحرز في تيمور – ليشتي يشكل نموذجا إيجابيا من شأنه أن يشجع مجلس الأمن والمنظمة بأسرها في جهودهما.

ومن دواعي سرور وفدي أن يرحب بالرئيس خوسيه راموس – هورتا وأن يزجي إليه التهنئة على الخطوات الهامة التي يقطعها بلده نحو بناء نظام ديمقراطي، وعلى ضمانه القدرة الأمنية والمؤسسية في أعقاب الهجمات التي وقعت عليه وعلى رئيس الوزراء غوسماو في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

ونعرب عن ترحيبنا أيضا بالدعم الذي تقدمه الدول المجاورة والمجتمع الدولي بصفة عامة.

كذلك نرحب بالأمين العام وبممثله الخاص، السيد أتول كهاري، ونشكرهما على التقرير المعروض على المجلس في الوثيقة S/2009/72، الذي يتيح نظرة عامة واضحة على العمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وعلى التحديات والأولويات التي لا تزال ماثلة في المستقبل.

ومع أن حكومة تيمور – ليشتي قد أحرزت بعض التقدم في تعزيز الاستقرار بعد انتهاء الصراع، تؤدي البعثة الآن دورا بالغ الأهمية في صون الأمن وتشجيع التنمية وتعزيز المؤسسات، ولا بد لها من الاستمرار في تقديم الدعم للبلد في مساعيه في تلك المجالات. وهنا ننوه مع الاهتمام بملاحظات الأمين العام في تقريره فيما يتعلق باحتياجات البلد العاجلة، مثل إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز نظام العدل، واحترام حقوق الإنسان، وتحسين آليات الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي.

لهذا السبب نؤيد الجهود التي تبذلها البعثة لمعالجة المهام المتبقية من قبيل إصلاح القطاع الأمني وتعزيز سيادة القانون وكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع ثقافة الحكم الديمقراطي والنجاح في تحقيق عودة المشردين داخليا وإعادة توطينهم.

ومن المسائل المعلقة التي تقتضي جهودا متجددة تدريب ضباط الشرطة والمحامين والقضاة، وإنشاء آليات قانونية لتسوية المنازعات المدنية، بما في ذلك ما يتعلق منها بحقوق الملكية، بهدف تعزيز سيادة القانون وزيادة الكفاءة في النظام. ولهذا السبب ترحب المكسيك بعملية نقل القيادة الحالية لتمكين قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي من الاضطلاع بالمسؤولية عن أعمال الشرطة التي تقوم بها البعثة حتى الآن. كما نرحب بتوقيع الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيس الوزراء على إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩–٢٠١٣، بغية تعزيز التحول الديمقراطي والتماسك الاجتماعي والحد من الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ونرجو أن يتيح هذا البرنامج معالجة التحديات الرئيسية التي تشكلها البطالة ومكافحة الفقر في تيمور – ليشتي.

ويساور وفدي القلق إزاء الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي والسخرة والعمل في الزراعة. ومع أننا نقدر التقدم الذي أحرزته الحكومة في إقامة مكاتب لحماية القصّر، ندعوها إلى التصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال, المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحث الحكومة أيضا على توثيق التعاون مع لجنة التحقيق الخاصة المستقلة من أجل التصدي لاستمرار الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة خلال أزمة عام ٢٠٠٦، وفقا للقرار ١٨٠٢ (٢٠٠٨).

ونرحب كذلك بالجهود المبذولة لتيسير عودة من بقي من أبناء البلد المشردين، ونعرب عن أملنا في أن تطبق الحكومة الآليات الضرورية لكفالة إدماج أولئك الأشخاص اجتماعيا واقتصاديا في مجتمعاتهم المحلية في أجواء يسودها الهدوء والمصالحة.

وتشيد المكسيك بمستوى التنسيق الذي تحقق بين حكومة تيمور - ليشتي ومختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، وبخاصة الأنشطة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة وبإنشاء فريق الدعم لتعزيز القدرة المؤسسية للجنة الانتخابية الوطنية تمهيدا لإجراء الانتخابات البلدية وانتخابات رؤساء البلديات المقرر عقدها هذا العام.

وسيتعاون المعهد الانتخابي الاتحادي للمكسيك مع سلطات تيمور - ليشتي في تلك العملية الانتخابية من خلال برنامج لبناء القدرات في مجالات تدريب مسؤولي البلديات والتدريب الانتخابي وحملات التوعية الانتخابية للمجتمع المدني ووسائط الإعلام وتسجيل الناخبين.

وأخيرا، أؤكد التزام بلدي بصون الأمن وتعزيز المؤسسات وحماية حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي، كما كان الحال منذ بدء عملية تقرير المصير والاستقلال.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الزملاء الذين سبقوني في الترحيب بالرئيس خوسيه راموس - هورتا وأشكره على مشاركته الشخصية في هذه الجلسة وعلى عرضه المفصل والصريح للحالة في بلاده. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة وملاحظاته القيمة.

ترحب بلادي باستقرار الوضع في تيمور - ليشتي بعد أحداث شباط/فبراير ٢٠٠٨، وخاصة استقرار الوضع الأمني، ونشيد بالتقدم الذي أحرز في معالجة الآثار المتبقية لأزمة ٢٠٠٦، المتعلقة بأفراد القوات المسلحة المتظلمين ووضع المشردين والنازحين. ونأمل أن تتواصل هذه الجهود لضمان التوصل إلى حلول دائمة.

كما أننا نعبر عن ارتياحنا للاتفاق الذي توصلت إليه حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة بهدف استئناف قوة الشرطة الوطنية تولي مسؤوليات الحفاظ على الأمن اعتبارا من منتصف عام ٢٠٠٩، وذلك وفق المعايير المتفق عليها بين الطرفين في عام ٢٠٠٨. ونرى أن ذلك سيسهم بشكل كبير في تنمية قدرات الشرطة في تيمور - ليشتي على المدى الطويل. وفي هذا السياق، نشاطر الأمين العام الرأي بضرورة الاتفاق على وثيقة تفصيلية وملزمة، تحدد الأدوار الخاصة بشرطة بعثة الأمم المتحدة ومدى اشتراك البعثة والشرطة الوطنية في المرحلة المقبلة في رصد وتتبع التقدم المحرز في إنفاذ القانون. ومن المهم إصدار الوثيقة قبل بدء عملية التسليم، بحيث تواصل شرطة البعثة الاضطلاع بمسؤوليات أكبر فيما يتعلق بإنفاذ القانون بصورة مؤقتة، فضلا عن دور الرصد والمشورة الذي تقوم به حاليا. وفي هذا الإطار، نرحب بموافقة الحكومة على الاستراتيجية المتوسطة الأجل والنقاط المرجعية، ونؤيد اقتراح الأمين العام المتعلق بإبقاء حجم شرطة البعثة على وضعه الحالي.

ورغم ما تحقق من تقدم حتى الآن، فإننا نشاطر الأمين العام الرأي بأن استخدام بعض الأطراف للخطاب المتطرف سيكون له أثر سلبي على المجتمع، يؤدي إلى التصلب في المواقف، وقد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في البلد (S/2009/72، الفقرة ٨). ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى اتباع نهج الحوار السياسي البناء والتعاون بشأن جميع المسائل ذات الأولوية الوطنية. وفي هذا السياق، نرحب بمذكرة التفاهم التي وقعها مكتب رئيس الحكومة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل ذات الأولوية. ونثني أيضا على جهود الرئيس

راموس – هورتا ومثابرته على الاحتفاظ بصلات جيدة مع جميع الأطراف الفاعلة المحلية.

ونعتقد أن من المهم في هذه الفترة استمرار تعزيز مؤسسات الدولة والنهوض بها وتعزيز قدرها، لتكون في وضع يمكنها من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وعدم الإفلات من العقاب، واتباع نهج شامل تحدد فيه الأدوار والمسؤوليات الداخلية والخارجية بين قوات الشرطة والقوات المسلحة. وهذا من شأنه أن يعزز الأطر القانونية والرقابة المدنية من خلال حوار سياسي بناء ورقابة فعالة واحترام لمؤسسات الدولة.

وفي الختام، نؤيد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره، وخاصة تلك المتعلقة بأهمية الاستجابة لطلب الحكومة فيما يتعلق بالمساعدات اللوجستية للانتخابات المحلية، المزمع عقدها هذا العام، والتي نأمل أن تتكلل بالنجاح. كما نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بقيادة السيد أتول كهاري، ونؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة إلى شباط/فبراير ٢٠١٠.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين لأشكر الأمين العام على بيانه أمام المجلس صباح اليوم، وأود كذلك أن أرحب برئيس تيمور – ليشتي في المجلس، وأشكره على بيانه الشامل.

إن الملاحظات التي قدمها الأمين العام، وتلك التي قدمها الرئيس راموس – هورتا تشير إلى حقيقتين هامتين: أن ثمة تقدم مطرد يتحقق في تيمور – ليشتي ولكن ما زال هناك عمل كثير، وأن الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، ما زال ضروريا. ومع أن علينا أن نفعل المزيد، فإنه يتعين علينا توطيد ما تحقق من نجاح حتى الآن.

ويسعدنا أن نلاحظ التقدم المحرز في معظم الجوانب الأساسية مما سيؤدي إلى الإسراع في الخطى نحو الحكم الذاتي والإدارة الذاتية في تيمور – ليشتي، وخاصة في ضوء مواصلة تحقيق استقرار الحالة الأمنية. وما من شك في أن إكمال إصلاح القطاع الأمني سيكون نقطة انطلاق هامة نحو الاستقرار الطويل الأجل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في تيمور – ليشتي.

إننا نرحب بشكل خاص بالنجاح المحرز في مجال الحوار الوطني والمصالحة. ومن المشجع أن نلاحظ أن مسألة التروح الداخلي جرت معالجتها على سبيل الأولوية التي تستحقها، مما أدى إلى الإسراع في عودة النازحين إلى ديارهم وبدون حوادث تؤثر على إعادة إدماجهم. ويسعدنا أن نلاحظ أن مخيمات النازحين المتبقية ستغلق قريبا. وأوغندا، بوصفها بلدا منخرطا في عملية إعادة توطين المشردين داخليا وإعادة بناء الجزء الشمالي من البلد في أعقاب التمرد الوحشي لجيش الرب للمقاومة، تولي أهمية كبرى لمسألة إعادة توطين المشردين داخليا لكي يتمكنوا من العيش حياة طبيعية ومنتجة.

وتقدر أوغندا الاهتمام والالتزام الشخصي من جانب الرئيس راموس – هورتا بوضع إطار للحوار. وتوقيع مذكرة تفاهم بين مكتب الرئيس ومركز الحوار الإنساني، بغية تأسيس عملية حوار رسمي لتحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا الوطنية الهامة، يمثل حجر زاوية مهم لاستقرار البلد في المستقبل.

إننا نعتقد أن الاستقرار الحقيقي في البلد لا يمكن أن يتحقق إلا بعد إحراز تقدم مجد في قطاع النظام والقانون، حيث تتولى حكومة وشعب تيمور – ليشتي المسؤولية

الكاملة عن إنفاذ القانون. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل كل جهد ممكن للتعجيل بتطوير قدرات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وتمكينها، وكذلك القدرات المؤسسية لتولي تلك المسؤولية. ونلاحظ أنه تم الاتفاق على المعايير فيما يتعلق بالنقل التدريجي لأنشطة الشرطة إلى قوة الشرطة الوطنية التيمورية. ونأمل أن يتم تحقيق تلك الأهداف المعيارية في الوقت المناسب في ظل الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي.

إن إكمال تطوير الاستراتيجية المتوسطة الأجل وأهدافها المعيارية يمثل تطورا يدعو إلى التفاؤل. وسيتطلب تنفيذ الاستراتيجية التزام جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع الدولي. ونرحب بالمشاركة الفعلية لسلطات تيمور - ليشتي في تنميتها، وكلنا ثقة بأنها ستحظى بتأييد جميع الأحزاب وشعب تيمور - ليشتي.

في الختام، أوغندا مقتنعة بأن توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لمدة ١٢ شهرا إضافيا، بتشكيلتها وقوامها الحالي، توصية معقولة. وأوغندا على استعداد لتأييدها.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أنا سعيدة بصورة خاصة لوجود الرئيس خوسيه راموس - هورتا معنا اليوم. ونحن نرحب أيما ترحيب بالبيان المفعم بالأفكار والشامل الذي أدلى به أمام المجلس. ونقدر أيضا حضور الأمين العام وبيانه الشامل.

نحن مسرورون من التقدم المحرز في غضون السنة الماضية، لا سيما في أعقاب إراقة الدماء في عام ٢٠٠٦ ومحاولتي اغتيال كل من الرئيس راموس - هورتا ورئيس الوزراء غوسماو في السنة الماضية. لقد أثبت شعب تيمور - ليشتي وقادته شجاعة كبيرة وهم يسعون لإحلال السلام والاستقرار في بلدهم. ونود أيضا أن نثني على الأمين العام، وممثله الخاص السيد أتول كهاري وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على الدور الرئيسي الذي قاموا به لمساعدة تيمور - ليشتي في هذه العملية. ونتفق تماما مع توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة سنة إضافية بتشكيلتها وقوامها الحالي. ونتطلع إلى مواصلة بعثة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رئيسي في تيمور - ليشتي، لا سيما في الوقت الذي تستعد فيه الشرطة الوطنية لاستئناف مسؤولياتها عن مهام الشرطة ويقوم القطاع الأمني ببناء قدراته.

وترى الولايات المتحدة أن التنمية والأمن يسيران جنبا إلى جنب ولا يستطيع أحدهما المضي قدما دون الآخر. ويشير تقرير الأمين العام (S/2009/72) إلى ازدياد الفقر في البلاد. وفي الواقع يزداد قلقنا إزاء أكثر الناس ضعفا في تيمور - ليشتي - وهم الفقراء والمشردون. ونثني على حكومة تيمور - ليشتي لإعادة جميع الأشخاص المشردين تقريبا إلى ديارهم ولتسوية مسألة المتظلمين. ولكن، من أجل الاستقرار النهائي، ستحتاج تيمور - ليشتي إلى الاستمرار في جهودها الإنمائية، لا سيما في المناطق الريفية، إلى العمل على تخفيض معدلات البطالة.

لا تستطيع تيمور - ليشتي الوقوف على قدميها بدون قطاع أمني يعمل بصورة كاملة. ونقدر أيما تقدير عملية التخطيط الدقيقة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لتمكين قوة الشرطة الوطنية في البلاد من استئناف مسؤولياتها في مجال الشرطة بصورة تدريجية. وخلال هذه العملية، ستحتاج الشرطة التيمورية إلى تدريب متواصل لمواجهة التحديات الأمنية في بلادها. ويتعين على بعثة الأمم المتحدة أن تكون جادة في تحديد المسؤوليات بين الشرطة الوطنية التيمورية وشرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. ويتعين على القيادة في تيمور - ليشتي، أن تعمل بالتنسيق مع المجتمع الدولي، على توضيح

دور قوات البلاد المسلحة ومسؤولياتها فيما يتعلق بالشرطة. ولا بد من تعزيز الرقابة المدنية على الشرطة والقوات المسلحة.

وسيتطلب إحراز المزيد من التقدم في تيمور - ليشتي قطاع عدالة متجاوبا ومستقلا. ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لتعزيز منهج منسق لإصلاح قطاع العدالة، ونؤكد على الحاجة الماسة إلى تخفيض عدد القضايا المتأخرة وإقامة نظام قانوني شامل لمحاسبة المجرمين على جرائمهم.

في الختام، نشجع المجتمع الدولي على مساعدة حكومة تيمور - ليشتي في إجراء الانتخابات المحلية المخطط لها هذا العام. ويحدونا الأمل أن تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وفقا لشروط ولايتها لتعزيز الحكم الديمقراطي والمضي قدما بالحوار السياسي، على ضمان أن تجري الانتخابات بسلاسة أيضا.

إن الإنجازات التي تحققت في تيمور - ليشتي تعطي شعبها الكثير ليفخر به. وإننا نحيي العزم الذي أظهره الرئيس راموس - هورتا ورئيس الوزراء غوسماو وحكومتهما. ونمد أيادينا أيضا مرة أخرى إلى الممثل الخاص كهاري، وموظفي بعثة الأمم المتحدة المتفانين الذين يعمل إلى جانبهم فريق الأمم المتحدة القطري. ونقدر أيما تقدير عمل الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في تيمور - ليشتي وتضحياتهم والجهود الجادة التي تبذلها قوات الأمن الدولية العاملة هناك للمساعدة على صيانة القانون والاستقرار. وما زال أمام شعب تيمور - ليشتي الكثير للقيام به، لكنهم لا بد أن يعرفوا أنهم ليسوا وحدهم.

السيد تيندربيوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يضم صوته إلى أصوات المتكلمين الآخرين في الترحيب بحضور الرئيس خوسيه راموس - هورتا معنا في هذه المناقشة. وأود أن أشكره بصورة خاصة على بيانه الهام والمشجع. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على قراره بأن يعرض شخصيا تقريره (S/2009/72) عن الحالة في تيمور - ليشتي.

يود وفدي أولا أن يرحب بالهدوء السائد اليوم في تيمور - ليشتي، لا سيما في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبالرغم من أن الحالة ما زالت متقلبة، فإن ما يبعث على الاطمئنان أن نلاحظ أن هذه الحالة إنما هي نتيجة لكل من السياسة الشجاعة والالتزام الجاد من قِبل المسؤولين في البلاد بضمان احترام الدستور وسيادة القانون احتراما تاما. والحالة السائدة هي أيضا نتيجة نهج يتسم بالشمولية والمشاركة لإدارة للشؤون العامة تؤكد على توافق الآراء في البحث عن حلول دائمة للمشاكل الوطنية مثل إصلاح القطاع الأمني وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية. ونأمل أن يتم استغلال بيئة الاستقرار النسبي لتعزيز آليات المشاورات وتعزيز الحوار والمصالحة الوطنيين أكثر، تمشيا مع الجهود التي سبق أن بذلها الرئيس راموس - هورتا والحكومة لبلوغ تلك الغاية بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ووكالات الأمم المتحدة.

وذلك سيتطلب الدعم الكامل من جميع السكان، ومن جميع الأطراف السياسية الفاعلة في تيمور - ليشتي على وجه التحديد. وهذه الأطراف بصورة خاصة يجب أن تضطلع اليوم بمسؤولية تاريخية، ولهذا السبب نحثها على إظهار الاعتدال وأعلى مستوى من ضبط النفس تجنبا لتعريض الاستقرار الذي ما زال هشا للخطر. وسيكون هذا هاما بصورة خاصة بالنسبة للانتخابات المحلية هذا العام.

وللأسف، ما زال يتعين على تيمور - ليشتي، البلد الفتي، أن يواجه كل أنواع التحديات، بما فيها تلك المتصلة

بالأمن. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نرحب بكل جهد لتعزيز الأمن ولأن نشجعه. ولذا، يرحب وفدي بالجهود المبذولة لإصلاح مؤسسات القطاع الأمني وتعزيزها. وفي هذا الصدد، نأمل، من بين أمور أخرى، أن تستغل الحكومة الاستعداد الذي أعربت عنه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لتقديم النصيحة والدعم التنفيذي، حتى يتم التغلب، في هذا الصدد، على العقبات التي ما زالت عديدة وحقيقية.

لقد كان القانون وإدارة العدالة، خلال تاريخ البلد، يحظيان بأهمية كبيرة في ضمان العدالة الاجتماعية والثقة العامة وزيادة ترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون. ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في المسائل الاجتماعية، وخاصة ما يتعلق بمسألة المتظلمين والأشخاص المشردين. وهذا التقدم إنما هو انعكاس لرغبة كل من الشعب التيموري برمته ومسؤوليه في طي صفحة فصل مؤلم في تاريخهم بسرعة. ولذا من الأهمية بمكان أنه بالإضافة إلى الصعوبات والأحداث المشار إليها في تقرير الأمين العام، أن ندعم الجهود الحقيقية المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب وكذلك كل مبادرة تهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ذات الصلة.

أما على الجبهة الاجتماعية - الاقتصادية، فإن مما يثلج الصدر أن نلاحظ أن حكومة تيمور - ليشتي، بدعم من شركائها، قد أدركت النطاق الكامل للتحديات والصعوبات التي تواجهها، واعتمدت سلفا السياسات الواضحة الضرورية للتغلب عليها، أو تذليلها على الأقل. وفي هذا الصدد، يعتبر قرارها إعلان عام ٢٠٠٩ سنة الهياكل الأساسية والتنمية الريفية وتنمية قدرات الموارد البشرية إعلانا هاما.

وللأسف أن التأثير على مستويات الفقر ما زال قاصرا. ومع ذلك يحدونا الأمل أن تساعد الجهود المبذولة في عكس هذا المسار. ونحن إذ ندرك أن الفقر والمشاكل المتصلة به يشكلان بعض أهم الأسباب الكامنة وراء الصراع، نأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من تقديم المساعدات الضرورية للبلد، وبخاصة بتمويل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ واستراتيجية الحكومة الوطنية للإنعاش ذات الركائز الخمس، الرامية إلى مساعدة الأشخاص المشردين داخليا.

وفي هذا الصدد، نرحب بالاستراتيجية المتوسطة الأجل التي أعدتها الأمم المتحدة بتأييد كامل من الحكومة. وستكون تلك الاستراتيجية أداة هامة لا لتعزيز الإنجازات التي تحققت في عدد من المجالات فحسب ولكن، وفوق كل شيء، لِبث الحيوية في السياسات التنموية ورسم سياسات أخرى محسّنة، هدفها الأخير إرساء قواعد لقيام تيمور - ليشتي مستقرة وديمقراطية ومزدهرة، كما ذكر الأمين العام بوضوح.

في الختام، أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على جهودهما في ذلك البلد. ورغم التقدم المحرز في العديد من المجالات، لا يزال عملهما أبعد ما يكون عن الانتهاء. ولذلك، ونزولا عند رغبة السلطات التيمورية، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة أن يحتفظا بوجود فعال في ذلك البلد وأن يقدما له مساعدة ملموسة. وفي هذا الصدد، تؤيد بوركينا فاسو توصيات الأمين العام بتمديد ولاية البعثة ١٢ شهرا أخرى.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الأمين العام بان كي - مون، على تقريره الوارد في الوثيقة S/2009/72 وعلى الإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها لنا بشأن المستجدات في الأوضاع في تيمور - ليشتي.

كما يسعدنا أن نستقبل هنا في مجلس الأمن اليوم السيد خوسيه راموس - هورتا، رئيس تيمور - ليشتي. لقد كانت الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ مصدرا للقلق البالغ لنا جميعا، ونحن هنا نعرب عن إعجابنا بالشجاعة والثبات اللذين تحلى بهما الرئيس. لقد أصغينا بانتباه إلى ما ذكره الرئيس عن النجاحات التي تحققت في بلده وعن المشاكل المعقدة التي في طريقها إلى الحل بفضل جهود حكومة وشعب تيمور - ليشتي.

إنه حقا من دواعي الرضا أن نرى تيمور - ليشتي تحقق تقدما ملحوظا في محو آثار أزمة عام ٢٠٠٦. فالمتظلمون بدأوا يعودون إلى الحياة الطبيعية التي كانوا عليها زمن السلم والأشخاص المشردون داخليا بدأوا يعودون إلى ديارهم. وقد آن أوان أن يركز هذا البلد الفتي المستقل على الأهداف الأخرى ذات الأولوية القصوى، بما في ذلك تعزيز مؤسسات الدولة وأجهزة الأمن، وتوطيد مبدأ الشرعية وسيادة القانون، وتطوير النظام القضائي، وتوفير مستلزمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمالة للسكان. هذه الأهداف لا يمكن بلوغها إلا إذا تضافرت الجهود وتحقق التعاون بين كل القوى السياسية في البلد والمجتمع المدني. وفي ذلك السياق، تكتسي الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها هذا العام أهمية خاصة.

يعتبر تعزيز قوات الأمن الوطنية من الأولويات الهامة لاستعادة الاستقرار في البلد ويشكل مؤشرا هاما على مدى اعتماد الدولة على قدراتها الذاتية. وتقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في إطار ولايتها بدور هام في تدريب قوة الشرطة الوطنية بما يكفل مهنيتها ومتانتها، بحيث تستطيع بالتدريج أن تتولى بمفردها المهام المتعلقة بصون سيادة القانون في البلد.

وبالنظر إلى احتياجات ديلي المستمرة من المساعدة من المجتمع الدولي، فإننا نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ١٢ شهرا أخرى. وإن روسيا تتضامن مع شعب وحكومة تيمور - ليشتي في جهودهما الرامية إلى بناء دولة مستقرة وديمقراطية ومزدهرة.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بالغ الترحيب بآخر تقارير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وبحضور الأمين العام شخصيا بيننا هذا الصباح.

إنه لشرف عظيم أن نحظى بوجود الرئيس راموس - هورتا بيننا اليوم. إن الوضع الأمني المستقر الذي تنعم به تيمور - ليشتي منذ الهجمات الشنيعة التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠٠٨ يقف شاهدا على انجازات حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوات الأمن الدولية في هذا المجال.

لقد تحقق تقدم ملحوظ خلال العام الماضي كما يشير إلى ذلك تقرير الأمين العام وبيان الرئيس راموس - هورتا. ولكن، كما يشير الأمين العام أيضا، لا تزال توجد تحديات عديدة. ومن الواضح أن استتباب الأمن والاستقرار على المدى البعيد يعتمد بشكل خاص على بناء قوات شرطة وأمن وطنية قادرة على تسلم المسؤولية من القوات الدولية. وإن التحدي الماثل في الأشهر القليلة القادمة سيكون تحديد النطاق الزمني والمعايير الأساسية لتولي الشرطة الوطنية من جديد مسؤوليات حفظ الأمن والمضي قدما في عملية نقل تلك المسؤوليات.

ونرحب بالاستراتيجية المتوسطة الأجل المعروضة في تقرير الأمين العام والتي تركز على مجالات الأولوية الأربعة في ولاية البعثة، كما نرحب بتقبل حكومة تيمور - ليشتي

لتلك المعايير التي تتماشى مع واحد من أهم المبادئ التي ترتكز عليها الجهود الدولية في تيمور - ليشتي، ألا وهو قيام المجتمع الدولي بمساعدة شعب ذلك البلد على الوقوف على قدميه. وإننا نتطلع إلى استعراض التقدم المحرز على خلفية تلك المعايير، مما يسمح للبعثة بتقليص وجودها على مراحل مع اكتمال مهامها.

ونتطلع إلى شعب وحكومة تيمور - ليشتي ليبذلا كل ما بوسعهما من جهد، بدعم من المجتمع الدولي، للاستمرار في الاتجاه الإيجابي الذي يسلكانه الآن في مجال السياسة العامة والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وعلى وجه التحديد يجب على الحكومة التيمورية والمعارضة تطوير وتنفيذ رؤية مشتركة بشأن طبيعة تيمور - ليشتي كبلد، وطرق عمل مؤسساتها الديمقراطية. ثانيا، لا بد من جهد حازم من قبل مؤسسات الدولة التيمورية، بدعم دولي، بغية بناء القدرات وتنفيذ الإصلاح، لا سيما في قطاعي الأمن والعدالة. ونؤيد في هذا الصدد دعوة الأمين العام لحكومة تيمور - ليشتي بأن تجري عملية تقييم شاملة للاحتياجات في قطاع العدالة. ونأمل أن تلتزم حكومة تيمور - ليشتي بقوة بدفع هذا الأمر إلى الأمام بحيث تكفل الخضوع للمساءلة والعدالة للجميع. ثالثا، نترقب باهتمام بالغ إجراء الانتخابات المحلية في تيمور - ليشتي التي ستكون معلما بارزا آخر في المسيرة الديمقراطية لذلك البلد.

لا تزال المملكة المتحدة على تأييدها الثابت لحكومة وشعب تيمور - ليشتي. لقد استمعنا في هذه القاعة بالذات في العام الماضي، واليوم مرة أخرى من الرئيس راموس - هورتا، إلى ذات الرسالة التي ينقلها ممثلو تيمور - ليشتي ومفادها أنهم يرغبون في بقاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لتدعم جهودهم نحو إحراز تقدم في تحقيق الاستقلال القائم على الاعتماد على الذات وتحقيق التنمية الاقتصادية. ونحن نتعاطف مع تلك الرسالة.

وتؤيد المملكة المتحدة تمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى، إدراكا منا للتحديات التي لا تزال تيمور - ليشتي تواجهها. وإننا على ثقة بأن هذه الشراكة التي تؤدي فيها البعثة دورا داعما لجهود الحكومة سوف تستمر.

ونشكر الممثل الخاص، السيد كهاري، وفريقه على العمل الممتاز الذي يقومون به. وعلينا مع ذلك أن نتطلع أيضا إلى اليوم الذي تنتهي فيه مهمتهم.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب برئيس تيمور - ليشتي، السيد خوسيه راموس - هورتا وأشكره على الإحاطة الإعلامية الشاملة والمفيدة التي قدمها بشأن بلده الفتي. إنه حقا لشرف عظيم أن نحظى بحضوره بيننا اليوم. كما يسعدنا أن نراه وقد تعافى تماما بعد الهجوم الجبان الذي تعرضت له عام ٢٠٠٨ الديمقراطية والاستقرار في تيمور - ليشتي. لقد كانت ردة فعل شعب تيمور - ليشتي باحتضانه للبرنامج الإصلاحي والتنموي شيئا عظيما حقا.

إننا اليوم سعداء لما نشهده من تحسن ملموس في الوضع الأمني في تيمور - ليشتي منذ شباط/فبراير الماضي كما ورد ذكره في تقرير الأمين العام المضمن في الوثيقة S/2009/72. لقد أتاح ذلك التحسن الفرصة للتركيز على المسائل الأساسية مثل إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والحكم الديمقراطي الرشيد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذه اللحظة، أود كذلك أن أشكر الأمين العام على تقريره وملاحظاته التي أدلى بها اليوم، وأن أشكر الممثل الخاص، السيد أتول كهاري، لجهوده المتواصلة لمساعدة تيمور - ليشتي في مساعيها هذه.

أما بعد فإن الكثير ما زال ينتظر الإنجاز لكفالة استدامة الانجازات التي تحققت حتى الآن واستمرارها. وفي

هذا الصدد، فإن التحديات الرئيسية،كما ذكر الأمين العام في تقريره، هي الفقر والبطالة والهجرة العشوائية وانعدام نظم فعالة لتملك الأرض والعقارات وضعف النظام القضائي والمؤسسات الأمنية التي لا تزال في حاجة إلى التطوير. كما أن الانتخابات المحلية التي ستجرى هذا العام ستشكل اختبارا هاما.

وبالنظر إلى ما أُحرز من تقدم حتى الآن، فإننا على اقتناع بأن تيمور - ليشتي ستتغلب على تلك التحديات وستحقق الاكتفاء الذاتي. غير أن ذلك سيتطلب مواصلة الحوار الوطني واستمرار الوحدة، فضلا عن وضع استراتيجيات وخطط واضحة. كما أن الشفافية والخضوع للمساءلة في عمليتي وضع السياسة وصنع القرار أمران يكتسيان الأهمية لتحقيق النجاح.

وفي ذلك السياق، نعتقد أن الأمم المتحدة لا تزال تضطلع بدور قيِّم. ومما لا شك فيه أن الجهود المشتركة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري أساسية لتوفير سياسات منسقة، وتقديم الدعم السياسي والتقني والمالي بغية مساعدة شعب تيمور - ليشتي على تحقيق أهدافه.

والمجالان ذوا الأولوية اللذان تقوم فيهما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بأكبر قدر من الأنشطة، وينبغي أن تستمر في ذلك، هما تيسير إجراء حوار سياسي داخل البلد وكفالة نجاح إصلاح قطاع الأمن. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نرى توافقا عاما في الآراء على أن التسليم التدريجي لمهام الشرطة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى الشرطة الوطنية التيمورية لن يكون مرهونا بجداول زمنية تقييدية، وأن التشديد يجب أن ينصب على الوفاء بالمعايير اللازمة. والواقع أن ذلك الأمر يكتسي أهمية قصوى إذا أردنا صون الأمن العام في هذه المرحلة الحاسمة.

وبالمثل، نتفق مع الأمين العام في دعوته إلى تعريف دور مجدد للجيش التيموري في وقت السلام. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه إذا تمكنا من توجيه وتدريب الجيش البالغ قوامه ١ ٣٠٠ فرد للإسهام في عمليات حفظ السلام، فقد نستخدمه في مرحلة من المراحل في عدد من بعثات حفظ السلام في شتى أرجاء العالم.

ونتفق تماما مع الأمين العام على ضرورة مواصلة وجود فعال لقوة شرطة تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في جميع أرجاء البلد ونؤيد، بالتالي، توصيته بتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، مع الإبقاء على التشكيلة والقوام الحاليين للبعثة.

في الختام، نحن على اقتناع بأن تيمور - ليشتي، تحت القيادة المقتدرة للرئيس راموس - هورتا وبمساعدة الأمم المتحدة، ستواصل قطع خطوات جبارة صوب السلام والأمن والازدهار. وستستمر تركيا في دعم الدولة التيمورية الناشئة لكنها نشطة وهي تشق طريقها الواعد.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بحضور فخامة السيد خوسي راموس - هورتا. وتقر حكومة بلدي بجهوده الحثيثة لتطوير وتعزيز الديمقراطية في بلده، فضلا عن رغبته في تعزيز رؤية جامعة للحياة الوطنية. كما أود أن أشكر الأمين العام على رسالته، وأن أغتنم فرصة حضور الممثل الخاص، السيد أتول كهاري، لأشكره وأشكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على جهودهما لتعزيز الحوار بين الأطراف الفاعلة السياسية، بغية وضع الأسس لتحقيق التنمية وتعزيز ركائز الحكم الديمقراطي في تيمور - ليشتي. كما أشكر وكالات الأمم المتحدة المتواجدة في تيمور - ليشتي.

ويقدم تقرير الأمين العام (S/2009/72) عرضا عن العملية التي يشهدها مواطنو تيمور - ليشتي وعما يبذلوه من جهود لتعزيز أهدافهم المشتركة وتطوير مؤسسات ستساعدهم على ذلك. غير أن التقرير يصف أيضا عددا من العراقيل التي تعوق تلك العملية. ويعرب عن القلق، أولا وقبل كل شيء، إزاء سلوك بعض الأطراف الفاعلة السياسية التي لم تقبل بعد بالمبادئ الأساسية للديمقراطية.

ويتوقع المجتمع الدولي من جميع الأطراف الفاعلة السياسية إبداء سلوك رزين. وهذا السلوك عنصر ضروري لاتخاذ إجراءات أخرى تشتد حاجة المجتمع التيموري إليها. ويجب إحراز التقدم في تحسين فهم الحكم الديمقراطي وصياغة واعتماد أطر قانونية تروم تعزيزه. وفي ذلك السياق، نعتقد أن للعمل الذي تقوم به الوكالات الانتخابية والأحزاب السياسية ووسائط الإعلام أهمية قصوى.

كما يكتسي الأهمية التقدم الذي أحرز في تحسين الأمن وتعزيز المؤسسات التي تضمنه. وأوجه التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بممارسة حقوق الإنسان وضمالها مرضية على نحو خاص. ويشجعنا على نحو خاص الإجراءات التي اتخذت للحد من حوادث العنف الجنسي والقائم على أساس جنساني، ونناشد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أن تواصل دعمها لوضع سياسة واستراتيجية جنسانية وطنية. وعلاوة على ذلك، نقدر جميع ما يبذل من جهود وما يتخذ من إجراءات لبناء نظام قانوني يدعم التقدم المحرز في صون الأمن وتعزيز حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تيمور - ليشتي، فإن ازدياد الفقر والبطالة يلقي بظلاله إلى حد ما في الميدان الاجتماعي على الأخبار المشجعة بشأن تقدم الاقتصاد ونموه وتحسن الجوانب المتصلة بالصحة. ونأمل أن تؤدي أنشطة الحكومة لتعزيز العمالة - التي أطلعنا عليها الرئيس خوسي راموس - هورتا اليوم - وغيرها من الإجراءات لتحسين الحصول على المواد الغذائية، إلى عكس الاتجاه التصاعدي لمعدل الفقر.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن على اقتناع بأن استراتيجية الأمد المتوسط التي اعتمدت ستوجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والثقافية في البلد. ونقر بأهمية المعايير التي اعتمدت، والتي ستمكن البلد من قياس التقدم في المستقبل، وستسمح للمجلس بتقييم نوعية وطرائق الدعم الذي سيتعين على منظومة الأمم المتحدة تقديمه إلى تيمور - ليشتي في المستقبل.

أخيرا، أرحب بمشاعر التفاؤل بشأن هذا البلد المعرب عنها في تقرير الأمين العام. ونأمل أن تنجح تيمور - ليشتي، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وعمل شعبها بقيادتها، من تعزيز ركائز السلام والاستقرار، مما سيمكنها من تحقيق تنمية مستدامة لسكانها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أود أن أشكر الأمين العام، ونائبة الأمين العام، والممثل الخاص أتول كهاري، على حضورهم في المجلس اليوم. ونقدر تقديرا بالغا الالتزام القوي لجميع الأشخاص الذين يعملون في الأمم المتحدة على دعم جهد بناء الدولة الذي تبذله تيمور - ليشتي. كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة الرئيس خوسي راموس - هورتا، ووزير الخارجية داكوستا، وغيرهما من أعضاء الوفد التيموري الرفيع المستوى.

تحل هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للمشاورات الشعبية التاريخية التي أبدى فيها شعب تيمور - ليشتي رغبته القوية في الاستقلال. وعلى الرغم من الاضطرابات المؤسفة التي أعقبت ذلك، فقد نهضت تيمور - ليشتي،

أولا بحصولها على الاستقلال، ثم بسلوكها طريق توطيد السلام والاستقرار.

ويسر اليابان أنها استطاعت أن تدعم ذلك التحول كأحد أقوى مناصريه منذ البداية. فقد استضافت أول مؤتمر للمانحين قبل ١٠ سنوات، وقدمت مساعدة كبيرة منذئذ لتصبح إحدى أكبر الدول المانحة. وأسهمت وحدات من قوات الدفاع عن النفس اليابانية في تعمير البلد. كما أرسلنا وحدات من قوات الشرطة للمساعدة في تدريب أفراد الشرطة المحلية.

وأود أن أجدد الإعراب عن استمرار التزام اليابان بدعم الجهود في تيمور - ليشتي. وهكذا، فإنه من دواعي السرور والشرف لي، خلال رئاسة اليابان للمجلس، أن تتاح لي الفرصة لمناقشة التقدم المحرز في تيمور - ليشتي وآفاقها المستقبلية.

منذ عام ١٩٩٩ شكلت الأمم المتحدة مركز التنسيق للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى هذا البلد الناشئ. فالبعثة الحالية، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، أنشئت لمساعدة البلد على استعادة الاستقرار بعد أزمة عام ٢٠٠٦. ونحيي حكومة تيمور - ليشتي وشعبها على الخطوات التي قطعاها صوب الاستقرار والديمقراطية. وبرهن البلد على صمود مؤسساته من خلال النجاة من محاولة قتل الرئيس ورئيس الوزراء.

كما تمت تسوية الكثير من المسائل المتصلة بالشاغلين الرئيسيين حيال توفير الأمن؛ وجرى بصورة سلمية تفريق المجموعة الأولى من المتظلمين وأعيد إلى ديارهم عدد كبير من الأشخاص المشردين داخليا. ونحن ممتنون للدول الأعضاء التي تشارك في قوات الأمن الدولية على الإسهامات التي قدمتها هذه الدول.

كما أننا نشيد بزعماء تيمور - ليشتي على مواصلة جهودهم لتقريب شقة الخلافات من خلال إقامة حوار سياسي شامل لجميع الأطراف. ويضطلع البرلمان بدور هام في تعزيز ثقافة للحكم الديمقراطي. وينبغي أن نقدم الدعم لتيمور - ليشتي بغية ضمان إنجاح الانتخابات المحلية المقبلة، نظرا لأن الحكم المحلي أمر أساسي أيضا.

غير أن علينا أن نواجه الحالة هناك، وهي حالة هادئة ولكنها هشة. ويمر البلد بمرحلة حرجة في جهوده لتدعيم إنجازاته وتمهيد الطريق نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة.

إن الاستئناف المنظم لمسؤوليات الشرطة من جانب الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي هو المهمة الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في هذا العام. ويشكل بناء مؤسسة أمنية قوية أمرا أساسيا للبلد. وبغية بناء تلك المؤسسة، ينبغي أن يقوم نقل المسؤوليات على أساس تقييم واقعي للقدرات التشغيلية للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. ونحن نؤيد اتخاذ نهج كفالة أن تتقيد عملية نقل المسؤوليات بمعايير صارمة وأن تبقى قوة الشرطة المأذون بها لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة على المستوى الحالي، على الأقل لفترة الأشهر الـ ١٢ المقبلة، بغية أن تكون مجهزة لحالات الطوارئ. ويتعين منح الأمين العام المرونة إزاء مستوى قوام الشرطة لمعالجة الحالة على أرض الواقع.

وبغية أن يكلل بالنجاح جهد حفظ السلام، لا غنى عن التخطيط المبكر لتدعيم السلام في الأجل المتوسط. ولذلك نحن نرحب بالاستراتيجية المفيدة وبالنقاط المرجعية. ونرى أن على حكومة تيمور - ليشتي أن تتولى ملكية الاستراتيجية من أجل تنفيذها، بمساعدة المجتمع الدولي. ونعلم أن تدعيم السلام يتطلب بذل جهود شاقة وطويلة الأجل ومستمرة، كما قال الرئيس راموس - هورتا صباح

هـذا اليـوم، وأنـه لا بـد أن يمـضي تـدعيم الـسلام بطريقـة متكاملـة. وبـالترافق مـع تعزيـز قطـاع الأمـن والمؤسـسات القـضائية، يجـب الـسعي بـأكبر قـوة للحـد مـن الفقـر وإيجـاد الوظائف والفرص الاقتصادية.

وليس مـن الـسابق لأوانـه، بينمـا تـضطلع بعثـة حفـظ الـسلام بولايتها، بدء تركيـز منظـور لبنـاء الـسلام علـى كيفيـة تحقيـق النمـو الاقتـصادي وكيفيـة اسـتمرار النمـو والتنميـة. وعلـى وجـه الخـصوص، تقـوم حاجـة عاجلـة إلى إيجـاد فـرص لتوظيـف الـشباب. وسـكان تيمـور - ليـشتي مـن ضـمن أكثـر الشعوب الفتية في العالم وبالتـالي لـديهم إمكانيـة كـبيرة لتنميـة الموارد البشرية. ونحن نرحب بحقيقة أن الحكومـة تمـنح أولويـة عليا للتعليم والتدريب المهني، فضلا عن البنية التحتية.

إننـا نهنـئ الخـريجين الجـدد لجامعـة تيمـور - ليـشتي الوطنية، الذين تخرجـوا هـذا الـشهر. وأؤمـن بـأن مـستقبل أي بلـد يتوقـف علـى مثـل هـؤلاء الطلبـة الـشباب والمتحمـسين للعمل، والمكلفين بمهمة بناء الدولة. ولن تـدخر اليابـان وسـعا في مساعدة الشباب في تيمور - ليشتي على تطوير إمكانيتـهم والإسهام في تطور بلدهم.

وفي الختام، ترى اليابان أن وجود بعثة الأمـم المتحـدة المتكاملة في تيمور - ليشتي عامل استقرار أساسي لتيمـور - ليشتي. ولذلك نحن نؤيـد تمديـد ولايـة البعثـة لفتـرة ١٢ شـهرا أخرى، على النحو الذي أوصى به الأمين العام وأيـده زعمـاء البلـد. واليابـان، بوصـفها البلـد الرائـد، ستقدم مـشروع قـرار بتمديـد ولايـة البعثـة. وأود أن ألـتمس مـن الأعـضاء مواصـلة التعـاون في التعبير عـن تأييـد مجلـس الأمـن بالإجمـاع لأعمـال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وتأييد الجهود التي تبذلها حكومة تيمور - ليشتي وشعبها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمـت بالإنكليزيـة): أود أن أهنئكم، سـيدي، علـى أعمـالكم بـصفتكم رئـيس مجلـس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب عن تقديرنا على قـراركم بعقـد مناقشة مفتوحة بشأن تيمور - ليشتي.

ويسرني أن أرحب بفخامة الرئيس جوزيه رامـوس - هورتـا، الـذي نتـشرف بوجـوده اليـوم. ومـن دواعـي سـرور الكبير أن أشهده وهو متعـاف بـشكل كامـل مـن الاعتـداءات المفجعـة الـتي تعـرض لهـا العـام الماضـي هـو ورئـيس الـوزراء زانانـا غـسماو. كمـا نقـدر وجـود الأمـين العـام صـباح هـذا اليوم، ونحن نشكره شكرا صادقا ونشكر ممثله الخاص، الـسيد أتول كهـاري، علـى الأعمـال المتميـزة الـتي يجـري الاضـطلاع بها في تيمور - ليشتي.

إن الـصلات بـين البرازيـل وتيمـور - ليـشتي صـلات قوية وتعكـس شـعورا عميقـا بالـصداقة والتـضامن، فـضلا عـن تـراث مـشترك، علـى النحـو الـذي شـدد عليـه الـرئيس لـولا خلال أحدث زيارة له لديلي، في تموز/يوليـه ٢٠٠٨. وينبغـي عدم إغفال حقيقة أن هـذه الزيـارة كانـت هـي الزيـارة الأولى التي يقوم بها رئيس دولة أجنبي بعد حـوادث ١١ شـباط/فبرايـر ٢٠٠٨، لأنهـا تظهـر الثقـة القويـة بـشعب تيمـور - ليـشتي وبقدراته الممتـازة للتغلـب علـى التحـديات. كمـا تـشهد علـى متانة علاقتنا حقيقة أنه في وقت سابق مـن العـام نفـسه رحـب الرئيس لولا بالرئيس رامـوس - هورتـا في برازيليا.

وتتبدى العلاقة الوثيقة بين البرازيل وتيمـور - ليـشتي في تعاوننا الثنائي، الـذي يـشمل عـدة مجـالات، مثـل التـدريب القـضائي، والتطـوير القـانوني، والتعلـيم، والزراعـة، والـصحة، وبنـاء القـدرات، والتعـاون العـسكري، ومكافحـة الجـوع والفقـر، وتـدريب الدبلوماسـيين، والرياضـة. وينظـر الآن في إمكانيـة تمديـد ذلـك التعـاون إلى إقامـة مـشاريع في مجـالات مصادر الطاقة المتجددة والبيئة والثقافة وتخطيط الميزانية.

ويشعر وفدي بالتشجيع من التقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي في تطبيع الحالة السياسية والأمنية. ونحن نحتفل برفع حالة الظروف الاستثنائية التي أعلنت بعد حوادث شباط/فبراير العام الماضي. وحقيقة أنه تم التمسك بالدستور بعد اتخاذ تلك التدابير الاستثنائية أمر لا يستهان به، وخاصة في ديمقراطية فتية. وذلك الإبداء للنضج السياسي والمؤسسي يستحق اعترافنا الكامل ودعمنا الفعال. كما أن الجهود التي بذلها الرئيس ورئيس الوزراء لتعزيز الحوار فيما بين الأحزاب والقوى السياسية أمر رئيسي لبناء ثقافة للتعاون من أجل الصالح العام.

إننا نشيد بالحكومة التيمورية على التحسين الكبير الذي أجري في ضمان عودة الأشخاص المشردين داخليا. ويحدونا الأمل في أن تغلق المخيمات المتبقية قريبا. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن النجاح الطويل الأجل يتوقف على اتخاذ المزيد من التدابير الاجتماعية - الاقتصادية والتدابير المتصلة بتوفير الأمن. كما نثني على حكومة تيمور - ليشتي على معالجتها لحالة المتظلمين؛ وسيلزم بذل جهود مستمرة لضمان إدماجهم الاجتماعي. وفي كلتا الحالتين، على المجتمع الدولي أن يدعم تيمور - ليشتي، بناء على طلب السلطات التيمورية.

وفي الوقت نفسه، نحن نشعر بالقلق لأن التحديات ما زالت باقية. ولا يشكل الفقر المدقع مدعاة للقلق من وجهة النظر الإنسانية فحسب بل له تأثير بعيد المدى أيضا. ويستدعي استمرار الحرمان بذل جهود متجددة من جانب المجتمع الدولي لدعم حكومة تيمور - ليشتي وشعبها. ويوفر التوجيه اللازم والأساس لمساعينا المشتركة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٣ وقرار الحكومة بتعيين عام ٢٠٠٩ سنة للبنية التحتية والتنمية الريفية وتطوير القدرات.

وفيما يتعلق بالمسألة الرئيسية المتمثلة في إصلاح قطاع الأمن، فإن الأمر الذي يدعو إلى التشجيع هو أن الجهود المتواصلة أدت إلى إحراز المزيد من التقدم في برنامج التسجيل والفرز ومنح الشهادات للشرطة الوطنية وأن الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي توصلتا إلى اتفاق واسع بشأن تولي الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لمسؤوليات الشرطة. ونحن ندرك ونؤيد استعداد الحكومة التيمورية لتولي تلك المسؤوليات وننظر إلى النهج المرحلي نحو نقل المهام بوصفه وسيلة كافية لبلوغ الهدف المشترك والمتمثل في التطبيع الكامل للمؤسسات في المجال الأمني وبطريقة مأمونة ومنظمة.

إن تولي الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي للمسؤوليات عملية تدريجية وسيستغرق تحقيقها وقتا. وعندما تتحقق هذه العملية، سيتمكن المجلس من تقييم فعاليتها. ومع أنه ينبغي، بصفة عامة، أن تبرز التطورات على أرض الواقع في تشكيل أي بعثة بعينها ومهامها، فإننا لا يمكن أن نتحمل التخفيف المبكر لقوام أي بعثة يمكن أن يثبت لاحقا أنه لا يمكن استدامته. وأنا مقتنع بأن المجلس يدرك إدراكا كاملا ضرورة تجنب ذلك السيناريو غير المستحسن في أي مكان، بما في ذلك في تيمور - ليشتي.

وأحد الجوانب الهامة الأخرى التي يتعين النظر فيها فيما يتعلق بتوفير الأمن في تيمور - ليشتي هو وظيفة الجيش. ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى معالجة المسائل ذات الصلة مثل فصل دوري الأمن الداخلي والأمن الخارجي والمسؤوليات بين الشرطة الوطنية والجيش، وتعزيز الإطار القانوني وزيادة الإشراف المدني وآليات المساءلة. إنها إشادة لائقة بسيرجيو فييرا دي ميلو ومبادرة طيبة، لأنها ستجعل من إرثه مصدراً مستمراً للإلهام.

وختاماً، أعتقد أننا نتفق جميعاً على التقييم العام للحالة في تيمور - ليشتي. فالبلد يسير على المسار الصحيح بفضل جهوده المتفانية وتعاون المجتمع الدولي. ويتعين تعزيز هذه الشراكة خلال السنوات القادمة من أجل توطيد المكاسب التي تحققت بالفعل والتغلب على التحديات المتبقية بنجاح. والبرازيل ملتزمة تماماً بمواصلة التعاون مع الحكومة التيمورية والجهات الدولية الفاعلة الأخرى لبناء تيمور - ليشتي تنعم بالاستقرار والرخاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية الإشادة بكم لعقد هذه المناقشة المهمة حول الحالة في تيمور - ليشتي، وهمنئتكم في الوقت نفسه على إدارتكم القديرة جداً للمجلس خلال شهر شباط/فبراير. كما أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بالسيد خوسيه راموس - هورتا، رئيس تيمور - ليشتي في هذه الهيئة ونشكره على بيانه الهام اليوم.

كما نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/72) وعلى بيانه الهام. ونود، بالتأكيد، أن نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، لعمله الهام.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تايلند بالنيابة عن البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وباعتبارنا أقرب جيرانها، فإننا نتابع التطورات في تيمور - ليشتي عن كثب، ويشجعنا ملاحظة عدد من التطورات الإيجابية في البلاد خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام. وكما جاء في التقرير، لا تزال الحالة الأمنية في البلاد هادئة. وأحرز شعب وزعماء تيمور - ليشتي تقدماً لافتاً في تخطي أبرز ما يُذكر بأزمة عام ٢٠٠٦، بما في ذلك مسألتا المشردين داخلياً ومن يُطلق عليهم المتظلمون. وثبت أن استراتيجية الإنعاش الوطني ذات الركائز الخمس التي تتبعها الحكومة للتعامل مع تداعيات الأزمة فعالة ومثمرة.

ومع إثبات مؤسسات دولة تيمور - ليشتي قدرتها على الصمود، وبخاصة كما ظهر في التعامل مع تبعات أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وبسبب التقدم المحرز في معالجة القضايا المرتبطة بأزمة عام ٢٠٠٦، تتزايد ثقة الجمهور في هذه المؤسسات وهو أمر طيب.

وهناك تقدم مهم في مجال المصالحة والديمقراطية أيضاً. وتواصل جميع الأحزاب السياسية العمل بطريقة بناءة في البرلمان. والحوار بين أصحاب المصلحة لا يزال جارياً لتعزيز توافق واسع في الآراء في التعامل مع التحديات المهمة التي تواجه البلاد. وجدير بالذكر، كما جاء في التقرير، أن الرئيس راموس - هورتا يبذل جهوداً جديرة بالإشادة لإيجاد فرص للمعارضة لتقديم إسهامات في مسائل المصلحة الوطنية. وتعكس تلك التطورات الإيجابية، حقاً، التقدم في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

ونشجع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على المساعدة في الحفاظ على هذه البيئة المؤاتية وعلى دعم حكومة تيمور - ليشتي، بقدر استطاعتها، في إحراز مزيد من التقدم في معالجة التحديات التي تواجهها حالياً. ونشجع البعثة، بصفة خاصة، على تكريس مزيد من الاهتمام لحشد الدعم بين شركاء التنمية لمعالجة الفقر والبطالة في تيمور - ليشتي. وفي الماضي، ساهمت هاتان المسألتان بشكل واضح في أزمة ٢٠٠٦، وستسهم معالجتهما أيضاً في استقرار البلاد على المدى الطويل في المستقبل.

ونحن نقدر جهود بعثة الأمم المتحدة المتواصلة لمساعدة الحكومة على إصلاح القطاع الأمني. ونرى أن الأمن والاستقرار على المدى الطويل في البلاد سيتوقفان على

قـدرة المؤسـسات الأمنيـة في تيمـور – ليـشتي علـى العمـل بطريقة فعالة ومسؤولة وغير منحازة وخاضعة للمساءلة.

أما بخصوص ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمـور – ليـشتي للمـساعدة علـى تعزيـز الحكـم الـديمقراطي، فمن المهم بصورة حاسمة أن تواصل البعثة مساعدة تيمـور – ليشتي في جهودها لبناء المؤسسات وفي مواصلة ضمان عمل مؤسسات الدولة على نحو سليم. ونشجع البعثة على دعم المساعي الحكومية لزيادة الفرص أمام شعب تيمور – ليشتي لتولي مناصب قضائية. ونؤيد جهود الحكومة لإضفاء الصبغة التيمورية على النظام القضائي في وقت مبكر وبصورة فعالة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام.

ونحيط علماً مع الاهتمام بالاستراتيجية المتوسطة الأجل التي اقترحها الأمين العام كمرفق لتقريره. ونعتقد أن هـذه الاستراتيجية ينبغـي إعـدادها علـى أسـاس الأولويـات الوطنيـة لتيمـور – ليـشتي مـع التركيـز علـى ملكيـة وقيـادة حكومـة تيمـور – ليـشتي في تنفيـذها. ونعتقـد أن تنفيـذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل من شأنه أن يؤدي إلى ملكية تيمور – ليشتي بالتدريج للمهام التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي حاليا.

ونواصل دعم بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها بهدف مساعدة شعب وحكومة تيمور – ليشتي على تحقيق الاكتفاء الذاتي. ونقر بالحاجة إلى ضمان دعم المجتمع الدولي المـستدام لجهـود تيمـور – ليـشتي في طريقهـا إلى الأمـن والرخاء. وفي هذا السياق، نرحب بتوصية الأمين العام بأن يجدد المجلس ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً أخرى.

وفي ملاحظـة أخـيرة، يـسعدنا إبـلاغ المجلـس بـأن مـستوى العلاقـات الثنائيـة بـين إندونيـسيا وتيمـور – ليـشتي ما زال ممتازاً. ونواصل المضي قدماً في تعميق وتوسيع تعاوننا الثنـائي في مختلـف المجـالات. ونقـر بـأن تيمـور – ليـشتي أصبحت شريكاً ذا قيمة كبيرة في المنطقة. وإندونيسيا تلتزم التزامـاً راسـخاً بمواصـلة دعـم تيمـور – ليـشتي في جهودهـا لتحقيق الاستقرار والرخاء والديمقراطية في البلاد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الفلبين.

السيد غاتان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود الفلبين أن تشكر اليابان، التي تتولى رئاسة مجلس الأمـن لـشهر شـباط/فبرايـر ٢٠٠٩، علـى دعوقمـا إلى هـذا النقـاش المفتـوح حـول تيمـور – ليـشتي، وأن تـشيد بـدورها القيـادي بـشأن تيمـور – ليـشتي في المجلـس. ونرحـب بوجـود الرئيس خوسيه راموس – هورتا هنا اليوم ونشكره على بيانه المهـم هـذا الـصباح. كمـا نـشكر الأمـين العـام علـى عرضـه التقرير بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2009/72).

تؤيد الفلبين كذلك البيان الذي أدلى به ممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ومما يشجع الفلبين التطورات الإيجابية التي ما زالت تحدث في تيمـور – ليـشتي منذ الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بـشأن الموضـوع في آب/أغـسطس ٢٠٠٨. وينبغـي الإشـادة بزعماء وشعب تيمور – ليشتي لتغلبهم على الأزمات الماضية ولمثـابرقم في جهـودهم لتحقيـق الـسلام والاسـتقرار والتنميـة علـى المـدى الطويـل. ويجـب علـى الأمـم المتحـدة والمجتمـع الدولي، ولا سيما المانحين والشركاء الإقليميين، الاستمرار في تقديم الدعم الكامل لتيمـور – ليـشتي في مواصلة الـسير علـى طريقها المؤلم لبناء الدولة.

تـسلم الفلـبين بـأن المجتمـع الـدولي يجـب أن يمـنح الأولويـة في اهتمامـه لثلاثـة مجـالات رئيـسية: الأمـن والتنميـة الاجتماعية – الاقتصادية والإصلاح القضائي.

وتقر الفلبين بالدور المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي. وينبغي للمجتمع الدولي دعم الجهود المستمرة للبعثة لتيسير استئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لمسؤولياتها الشرطية بالتدريج، إلى جانب الوظائف الأخرى، مثل مواصلة تدريب ومراقبة الشرطة الوطنية والتطوير المؤسسي لها وتأمين إنفاذ القانون والأمن العام مؤقتاً، إلى أن يعاد تشكيل الشرطة الوطنية بصورة كاملة. وفي هذا السياق، تؤيد الفلبين تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهراً بتشكيلها وقوامها الحاليين.

وما فتئت الفلبين تشدد على أهمية دعم المجتمع الدولي المستدام للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتيمور - ليشتي. والفلبين، من جانبها، يسعدها أن تبلغ المجلس بأن ٩٩ طالباً تيمورياً وصلوا إلى الفلبين في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ للالتحاق بدورات مختلفة في كليات الفلبين وجامعاتها. ويمثل هؤلاء الطلبة الدفعة الأولى من الدارسين برعاية الحكومة التيمورية، ومن المتوقع وصول المزيد في عام ٢٠٠٩ والأعوام التالية. وتود الفلبين إبلاغ المجلس كذلك بأن وزير الزراعة في الفلبين سيترأس بعثة استثمار إلى تيمور - ليشتي في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ لاستكشاف المجالات المرتبطة بالأمن الغذائي التي يمكن للفلبين تقديم المساعدة فيها.

تؤيد الفلبين الجهود الرامية إلى الإصلاح القضائي، ولا سيما في مجال بناء القدرات وتعزيز النظام القضائي، مما يضمن في الأمد الطويل وجود سلطة قضائية مستقلة قوامها قضاة وموظفون أكفاء. وليس بوسع أحد أن يجادل في أن وجود سلطة قضائية مستقلة هو آخر حصن للديمقراطية وحام لسيادة القانون. ويسرنا أن ننوه بأنه في ٢٩ تموز/يوليو بدأت الدورة التدريبية الثالثة للخريجين من القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع العام، التي نظمها مركز التدريب القانوني بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويحدونا الأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعم هذا العمل لزيادة ملكية التيموريين وتعزيز القدرات الوطنية في وظائف السلك القضائي.

في الختام، يجب علينا أن نستمر في دعمنا لتيمور - ليشتي، حتى تبقى أحد أفضل الأمثلة على نجاح المشاريع الدولية من خلال تضافر الجهود التعاونية للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا مرة أخرى على إعطائنا فرصة المشاركة في مداولات مجلس الأمن بشأن تيمور - ليشتي. ونحن، شأننا شأن الآخرين، مسرورون جدا لرؤية الرئيس راموس - هورتا هنا اليوم. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير لجهوده الشخصية الهامة في تعزيز السلام والمصالحة الوطنية في تيمور - ليشتي.

مما يثلج صدر أستراليا التقدم الذي أحرزته حكومة تيمور - ليشتي في التصدي للتحديات الأمنية والإنمائية التي طال أمدها، بما في ذلك إعادة توطين المشردين داخليا والتفاوض على حل مع المتظلمين. وإن رد فعل الحكومة بسرعة وفعالية على الهجمات على القيادة التيمورية في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ أسهم في تحقيق الاستقرار الأمني الحالي في تيمور - ليشتي. وقد أفسح تحسن الاستقرار الأمني المجال لحكومة تيمور - ليشتي للتركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تمس الحاجة إليها.

تود أستراليا أيضا أن تغتنم الفرصة لتثني على الجهود التي يبذلها شركاء تيمور - ليشتي، وبخاصة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، تحت القيادة القديرة للغاية من

السيد أتول كهاري. إن الدعم الذي تقدمه البعثة لحكومة تيمور – ليشتي هو الذي يهيئ البيئة التي تمكّن الحكومة من المضي قدما.

لئن كانت تيمور – ليشتي قد أحرزت تقدما جيدا، فإن تقرير الأمين العام (S/2009/72) يعرب بوضوح عن أنه لا مجال للتهاون. وإننا نتفق مع ذلك. إذ لا يزال يتعين القيام بالكثير على الأمد الطويل قبل تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. وفي غضون ذلك، ستحتاج تيمور – ليشتي إلى دعم قوي من الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين.

ترى أستراليا أن ذلك الدعم تشتد إليه الحاجة بأكبر قدر في قطاع الأمن. وترحب أستراليا بتوصية الأمين العام تمديد الولاية لمدة ١٢ شهرا دون تخفيض القوام المأذون به للشرطة التابعة للأمم المتحدة. ونلاحظ أن الأمم المتحدة تعمل مع حكومة تيمور – ليشتي لضمان استئناف الشرطة الوطنية مسؤوليات الحفاظ على الأمن تدريجيا. ونرحب بالتفاوض بين تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على معايير محددة بوضوح لقياس مدى استعداد قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي على تحمل المسؤولية. وينبغي ألا يستهان بالتحديات التي تواجهها قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والتي ستستمر. وحتى تُعزز قوة الشرطة بشكل كبير، سيكون من المهم الإبقاء على وجود قوي للشرطة التابعة للأمم المتحدة لإرساء الأمن. وبدون ذلك، ستتعرض المكاسب الأخرى للخطر.

أستراليا تعتبر نفسها صديقا وفيا وجارا لتيمور – ليشتي وستبقى في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى مساعدتها في تحقيق استقرار طويل الأمد وأكثر ازدهارا. ومن خلال قيادتنا للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار، وبدعم قوي من نيوزيلندا، يسرنا أننا ساعدنا حكومة تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على تحقيق الاستقرار والأمن في البلد. كما أن أستراليا، بوصفها شريكة رائدة في التنمية، ستواصل اتباع نهج طويل الأمد للتصدي للعديد من التحديات الإنمائية التي تواجه تيمور – ليشتي، بما في ذلك ما يتعلق ببطالة الشباب وتوفير الخدمات الحكومية الأساسية.

نظرا لأهمية تعزيز قطاع الأمن، سيظل تقديم المساعدة إلى الشرطة والقوات المسلحة في تيمور – ليشتي محط تركيز أستراليا الكبير في مشاركتها المُعززة. كما نرحب بالعمل على تعزيز القطاع القضائي في تيمور – ليشتي، الذي لا يزال أمرا أساسيا لتوطيد سيادة القانون ومنع عودة العنف السياسي. وستواصل أستراليا تقديم المساعدات في ذلك الصدد.

بما أن تيمور – ليشتي تتحول في تفكيرها بصورة متزايدة إلى التصدي للتحديات الأمنية والإنمائية على الأمد الطويل، يتعين على المجتمع الدولي أن يبقى منخرطا بصورة تامة. وإن التعاون الفعال والتنسيق بين المانحين أمران بالغا الأهمية لضمان أن تكون تيمور – ليشتي مستعدة جيدا لمواجهة التحديات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للعضوية تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالرئيس خوسيه راموس - هورتا رئيس تيمور - ليشتي. ويقدر الاتحاد الأوروبي عاليا شجاعته وتفانيه في سبيل تأمين مستقبل أفضل لشعب تيمور - ليشتي. وإنه لمن دواعي السرور إجراء مناقشة اليوم بحضور الرئيس راموس - هورتا، خاصة عندما نتذكر أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ المروعة.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2009/72)، والرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأن أشكر السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام، على العمل الدؤوب الذي تقوم به على أرض الواقع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، الذي هو محل تقدير كبير من المجتمع الدولي.

ما برح الاتحاد الأوروبي يتابع التطورات الأخيرة في تيمور - ليشتي باهتمام كبير. ونشيد بحكومة تيمور - ليشتي وشعبها على الجهود التي بذلوها لتحقيق الاستقرار طويل الأمد وضمان التنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة العامة في البلاد. ومنذ عام ١٩٩٩، قدم الاتحاد الأوروبي نحو ٣٢٧ مليون يورو على شكل مساعدات إنسانية وإنمائية. ونحن ملتزمون بمواصلة دعمنا في المجالات الحيوية للقطاع العام. وفي الفترة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، يقدم الاتحاد الأوروبي دعما بحوالي ٨١ مليون يورو في مجالات بناء القدرات المؤسسية والتنمية الريفية وتقديم المساعدة لقطاع الصحة والأمن الغذائي.

علاوة على ذلك، وبموجب صك الاستقرار، تقدم المفوضية الأوروبية الدعم لتيمور - ليشتي في إصلاح قطاع الأمن وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المشردين داخليا وتوليد العمالة. والاتحاد الأوروبي يعمل عن كثب في تلك المجالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية.

يشيد الاتحاد الأوروبي بالتطورات الإيجابية التي طرأت في الآونة الأخيرة على الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي، ويعترف بالتقدم الكبير المحرز في التصدي للتحديات التي يمثلها المتظلمون من القوات المسلحة التيمورية وعودة المشردين داخليا. وفي ذلك الصدد، يمثل إغلاق عدد كبير من مخيمات المشردين داخليا في ديلي وباكاو وعملية إعادة الإدماج إشارتين مشجعتين. وقد أحاط الاتحاد الأوروبي علما بهما مع التقدير. وفي الوقت نفسه، يشجع الاتحاد الأوروبي حكومة تيمور - ليشتي على مواصلة جهودها والتركيز على الحلول الطويلة الأمد لتلك التحديات.

إن المشاركة النشطة لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، التي أسهمت بقدر كبير في تحقيق الأمن الداخلي، تسترعي انتباهنا إلى مسألة استئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي للمسؤوليات. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بإمكانية البدء بتلك العملية في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، حسبما يرد في تقرير الأمين العام. وإضافة إلى ذلك، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تلقي وثيقة تحدد الأدوار المحددة لشرطة بعثة الأمم المتحدة ومشاركة البعثة والشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، كما يرد في تقرير الأمين العام، يتم تقديمها قبل تسليم المسؤوليات للشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي بالتدريج.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه الكامل للدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة، وخاصة وحدة الشرطة التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى الأطراف الفاعلة المعنية الأخرى التي تنفذ مخطط إصلاح قطاع الأمن. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة تكثيف أنشطة التدريب للشرطة

الوطنية في تيمور - ليشتي، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، ويدعم وضع تصور شامل ومتسق لقطاع الأمن بأكمله، ينبغي بلورته بطريقة منسقة وشاملة وشفافة، بمشاركة مباشرة من جميع الأطراف المعنية، الحكومية منها وغير الحكومية. وإنشاء فرقة عمل معنية بإصلاح قطاع الأمن مؤخرا في إطار مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، والاهتمام الذي توليه هذه الفرقة لتلبية احتياجات تيمور - ليشتي في مجال إصلاح قطاع الأمن تطورات مشجعة وموضع ترحيب. ولا نغالي بالتشديد على أن كل ذلك لن تكون له أهمية من دون المشاركة المباشرة والفعالة لتيمور - ليشتي، ومن دون ملكية وطنية حقيقية لعمليات إصلاح قطاع الأمن.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي قلقا بشأن وضع القضاء، كما يرد في تقرير الأمين العام. ولا بد من تقديم المزيد من الدعم في ما يخص القضايا العالقة بهدف المساعدة على التخفيف من صعوبة الوضع. ومن ناحيته، سيواصل الاتحاد الأوروبي مساعدة تيمور - ليشتي في تطوير قطاع العدل لديها وتعزيز سيادة القانون. وقد تم بالفعل إرسال بعثة تعرف إلى البلد لتتولى تحديد الدعم المعين الذي يجب تقديمه للبرلمان الوطني، كوسيلة لدعم الحوار السياسي والديمقراطي في البلد.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق أيضا بشأن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في تيمور - ليشتي، وذلك على الرغم من النتائج الإيجابية للنمو الاقتصادي العام. والاتحاد قلق بشكل خاص بشأن بيانات البنك الدولي في ما يخص الزيادة في معدل الفقر، الذي وصل إلى حوالي ٥٠ في المائة، ومعدل البطالة المرتفع، مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة الاستقرار مجددا. لذا، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى دعم برامج عمل كثيفة العمالة، عبر تنفيذ برنامج التنمية الريفية بشكل أساسي. كما يشجع الاتحاد الأوروبي تيمور- ليشتي على الاستفادة من صندوق النفط للمشاريع الاستثمارية المستقبلية ولتحفيز الجزء غير النفطي من الاقتصاد عبر تهيئة فرص عمل جديدة وتنمية البنية التحتية الأساسية.

ويقدر الاتحاد الأوروبي تقديم الأمين العام في تقريره للاستراتيجية المتوسطة الأجل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، مع نقاط مرجعية إرشادية للمجالات الأربعة للولاية ذات الأولوية - استعراض وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز ثقافة الحوار حول الحوكمة الديمقراطية - على النحو المطلوب في القرار ١٨٠٢ (٢٠٠٨).

إن المجتمع الدولي يترقب بشغف الخطة الحكومية المنقحة للتنمية الوطنية، التي ستركز على الحد من الفقر كما تدعو إلى ذلك الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨، مما يشير إلى تملك الحكومة للعملية وإعطاء المانحين فرصة أطول أجلا، بما في ذلك إمكانية المواءمة وفقا لخطة عمل أكرا.

والاتحاد الأوروبي، مع إدراكه للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الماثلة، يؤيد تماما تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لمدة ١٢ شهرا أخرى، بتشكيلتها وقوتها الحاليتين، بحسب التوصية الواردة في تقرير الأمين العام. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن هذا التمديد سيساعد على ضمان استمرار تثبيت استقرار البلد.

أخيرا وليس آخرا، سيتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٩ في تيمور - ليشتي بوصفها مرحلة مهمة أخرى من العمليات الديمقراطية في البلد وكمؤشر هام على التقدم المحرز حتى الآن في مجال بناء القدرات المؤسسية والحوكمة الديمقراطية، وهما مجالان حاسمان جدا لضمان الاستقرار والحكم الرشيد في البلد.

في الختام، أود أن أؤكد للرئيس راموس – هورتا وللشعب التيموري الالتزام الثابت للاتحاد الأوروبي بمساعدة بلدهما في تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية في مجال تعزيز الاستقرار وإعادة الإعمار في البلد ومعالجة التحديات المتبقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأيرلندا.

السيد كافاناه (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أيرلندا بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن خلال مناقشته المفتوحة بشأن الحالة في تيمور – ليشتي. ويسرني أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بحضور الرئيس راموس – هورتا هنا والترحيب بالبيان الذي أدلى به في وقت سابق.

اسمحوا لي أن أعرب فورا عن تأييد أيرلندا للبيان الذي أدلى به للتو سفير الجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نؤيد اعتراف الأمين العام في تقريره الشامل (S/2009/72) بالتقدم الكبير الذي أحرزه قادة وشعب تيمور – ليشتي منذ عام ٢٠٠٦. وكبلد عانى أيضا من التحديات التي تواجه أمة صغيرة حديثة الاستقلال، تعترف أيرلندا بضخامة ما حققته تيمور – ليشتي. ونثني عليها لإنجازاتها العديدة.

إن تعافي الرئيس راموس – هورتا من الهجوم الذي تعرض له في شباط/فبراير ٢٠٠٨، ومواصلته للقيادة كان لهما دورا غير محدود في صون السلام والاستقرار في تيمور – ليشتي. ونيابة عن حكومتي، أود أيضا أن أعترف بدور رئيس الوزراء، كاي رالا زنانا غوسماو، وزعيم المعارضة ماري ألكاتيري، اللذين أثبتا قيادة حقيقية ووطنية في أوقات صعبة عديدة.

لقد دعمت أيرلندا بفعالية شعب تيمور – ليشتي خلال صراعه وعلى امتداد عملية الانتقال إلى الاستقلال. ونواصل مشاركتنا بفعالية هناك. وإثر التصويت للاستقلال عام ١٩٩٩، انصب دعمنا على نشر القوات الأيرلندية، التي خدمت كعناصر في ثلاث بعثات متتالية: القوات الدولية في تيمور الشرقية، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. إضافة إلى ذلك، ساهمت أيرلندا في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمراقبة استفتاء عام ١٩٩٩ وانتخابات عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

إن برنامج الأولويات الإنمائية المتعدد السنوات في تيمور – ليشتي، الذي يدار من خلال بعثتنا في ديلي، ركز على جهود تعزيز إعادة الإعمار لما بعد الصراع من خلال الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية وقطاع العدل، وتطوير القطاع العام، وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ودعم تنمية مجتمع مدني قوي.

ويسرني القول، إنه بموجب مبادرة أيرلندا الجديدة لحل الصراع، أضفنا بعدا آخر لدعمنا، بموافقة وتشجيع كاملين من حكومة تيمور – ليشتي. وهدف تلك المشاركة الجديدة من جانبنا هو مساعدة تيمور – ليشتي في انتقالها من الصراع إلى السلام، مع تركيز خاص على صنع السلام وبناء السلام وتقاسم العبر. ويقود المبادرة سفيرنا المتجول الأول لحل الصراع والمبعوث الخاص إلى تيمور – ليشتي، السيدة نوالا أولن. ويسرني أن أشير إلى وجودها ضمن وفدنا اليوم لحضور هذه المناقشة المهمة.

إن مشاركة أيرلندا في حل الصراع في تيمور – ليشتي، في تعاون وثيق مع برنامج أيرلندا للمساعدة الإنمائية هناك، مصممة لمعالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بشكل مباشر بمصادر الهشاشة. وتشمل المبادرات المتخذة حتى الآن دعم حوار منهجي رفيع المستوى بين زعماء تيمور – ليشتي،

وبرنامج سلام وتذكار ومصالحة، ومشورة بشأن إصلاح قطاع الأمن.

إن ضرورة تناول إصلاح قطاع الأمن وأدوار ومسؤوليات القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي وقوات الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، هي مسائل تم الاعتراف بها عن حق، وذلك في التقرير الحالي للأمين العام وفي تقارير سابقة، بوصفها حاسمة الأهمية تماما بالنسبة للسلام والاستقرار. وتعتزم أيرلندا أيضا إطلاق نظام إنذار واستجابة مبكرين في تيمور - ليشتي، لصالح المجتمع المدني هناك.

يسرني أن أبلغكم أن مبعوثتنا الخاصة قد أجرت مناقشات عديدة وبناءة جدا مع قادة تيمور - ليشتي. وقد بينت هذه المناقشات الرغبة المشتركة في تفادي حدوث المزيد من الاضطرابات والاستفادة من التقدم المحرز. كما أود أن أشير إلى تقديرنا للمشورة التي قدمها الممثل الخاص، أتول كهاري، وفريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وللدعم الذي قدموه لمشاركة السيدة نوالا أولن؛ وهم ما زالوا يضطلعون بعمل ممتاز في تيمور - ليشتي.

وتركز مبادرة حل الصراع التي اتخذتها حكومتي تركيزا خاصا على مشاطرة الدروس المستفادة، التي يرجع الفضل فيها إلى الخبرات التي حشدناها من عملية السلام في أيرلندا الشمالية. وفي رأينا أن الخبرات والرؤى التي اكتسبتها مبعوثتنا الخاصة من دورها السابق، الذي اضطلعت به بصفتها أول أمينة للمظالم في شرطة أيرلندا الشمالية خلال فترة انتقالية حرجة، تشكل ثروة قيمة بوجه خاص فيما يتعلق بالقضايا الحالية التي ستتناولها الفترة الانتقالية ذاتها في تيمور - ليشتي، وقيام الشرطة الوطنية بتولي السلطات في مجال الشرطة بشكل كامل والإعداد لانسحاب شرطة الأمم المتحدة في نهاية المطاف.

ونؤيد تأييدا تاما وجهة نظر الأمين العام بأنه يجب الاضطلاع بهذه العملية الانتقالية مع توخي الحذر والحكمة الشديدين، وتقييم عملية الوفاء بجميع المعايير المهمة بعناية. وسيكون لدور فريق إصلاح القطاع الأمني داخل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي - الذي يحظى بدعم أيرلندا بشكل مباشر - وإسهام وحدة إصلاح القطاع الأمني في إدارة عمليات حفظ السلام، أهمية حيوية في هذه العملية. وبالطبع، فإننا نرحب بالتقرير الأخير للأمين العام المقدم إلى المجلس (S/2009/72)، ونتطلع إلى اتخاذ إجراء مبكر من جانب المجلس استجابة له.

كما أطلقت أيرلندا عملية لمشاطرة الدروس المستفادة بين المنظمات العاملة في مجال القضايا الجنسانية في أيرلندا الشمالية، وأيرلندا بأكملها، وليبريا وتيمور - ليشتي. إن عملية الاستفادة المتبادلة فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، مُصممة لتيسير مشاطرة الخبرات الوطنية بهدف تشجيع أفضل الممارسات والمقصود منها أن تعمل كعنصر حفاز للمناقشات المتعلقة بالتنفيذ الفعال. وبالإضافة إلى الاجتماع الذي ضم ممثلين من هذه المجالات والمعقود في دبلن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اضطلع مؤخرا فريق أيرلندي للمشاريع بمهام في مونروفيا وديلي. وسيستفاد أيضا بنتائج هذه العملية في وضع خطة العمل الوطنية لأيرلندا ذاتها فيما يتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

في الختام، أود أن أذكر أن أيرلندا يشجعها التقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي نحو التغلب على العقبات والقضايا التي واجهها ذلك البلد في السنوات الأخيرة. ونحن ملتزمون بمواصلة مشاركتنا في تيمور - ليشتي، مع الحكومة ومع المجتمع المدني والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، دعما للجهود الإيجابية التي يبذلها الشعب التيموري في بناء دولته الفتية بطريقة تمكنه من تحقيق طموحه الكامل والواضح.

وفي هـذا الـسياق، أنـضم إلى الآخـرين في الإشـادة بالاهتمـام المتواصـل الـذي يوليـه مجلـس الأمـن لهـذه القـضية الملحة والحيوية.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل النرويج.

السيد يـول (النـرويج) (تكلـم بالإنكليزيـة): يـستمر الوضـع في تيمـور - ليـشتي في التحـسن بـالرغم مـن شـن الهجمات المؤسفة ضد الحكومة في عـام ٢٠٠٦، ومؤخرا في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وتضطلع الأمم المتحدة بدور حيـوي في دعم الاستقرار والتنمية الاقتصادية في تيمور - ليشتي.

وتشيد النرويج بحكومة تيمـور - ليـشتي لطريقتـها في التعامـل مـع الهجمـات الـتي وقعـت في عـام ٢٠٠٨. وقـد تحركت الحكومة بشكل حاسـم لتأكيـد سلطتها، واستعادت بـسرعة سـلطة القـانون والنظـام. وعـشية الهجمـات، اتخـذت الحكومـة خطـوات لحـل مـشاكل المـشردين داخليـا ولإعـادة إدماج مقدمي الالتماسات في الحياة المدنية.

ومـع ذلـك لا يـزال الاسـتقرار هـشا في تيمـور - ليـشتي. ولا يـزال يـتعين التـصدي للتحـديات الكامنـة الـتي ساهمت في وقـوع الأزمـات الأخيرة، مـن قبيـل تزايـد حـدة الفقـر وعـدم اسـتقرار المؤسـسات الأمنيـة وضـعف النظـام القضائي. وتدعم النرويج التقييم الذي قدمه الأمين العـام بأنـه ما لم يتم التصدي لهذه التحديات، سيظل الخطر بتقـويض أي تقدم يحرز في هذا الشأن ماثلا.

وتـساهم التنميـة الاقتـصادية في تيمـور - ليـشتي في تحقيق الاستقرار على الصعيد الوطني. وتواصل النرويج تقـديم الدعم للحكومـة وللأمـم المتحدة في بنـاء دولـة ديمقراطيـة وفي مكافحة الفقر. وندرك التقدم المحرز في إدماج المرأة والـشباب في عمليـة بنـاء الدولـة، ونحـث الحكومـة علـى مواصـلة إيـلاء الاهتمام لهذه الفئات.

ويتطلب تحقيق السلام الدائم والاستقرار في تيمـور - ليشتي إصلاح قوات الأمن. ومن الضروري فصل مسؤوليات الأمـن الـداخلي والخـارجي بوضـوح بـين الـشرطة الوطنيـة والجيش. ولئن كانـت العملية يجب أن تـتم بقيـادة الحكومـة التيموريـة، فـإن النـرويج تـدعم الجهـود المتواصـلة الـتي تبـذلها بعثـة الأمـم المتحـدة المتكاملـة في تيمـور - ليـشتي لتعزيـز الانـضباط وتقويـة الرقابـة المدنيـة. كمـا يجـب أن تـضمن الحكومة التعاون بين قوات الدفاع ونظيراتها في إندونيسيا في تأمين الحدود المشتركة بينهما.

وتـؤمن النـرويج بأنـه مـن الـضروري بـذل المزيـد مـن الجهود لحل مشكلة المشردين داخليا. ومـن الـضروري تعزيز القطـاع القـضائي، الـذي لا يـزال ضـعيفا ومـثقلا بالقـضايا. ويجب تفـادي أي تـدخل سياسي في النظـام القـضائي، حيـث أنه قد يقوض ثقة الجمهور في نظـام القـضاء، ويعـرض للخطـر الفصل بين السلطات، كما يضمنه الدستور.

وتشعر النرويج بالقلق إزاء قيام البرلمان، مـرة أخـرى، بتأجيـل المناقـشة الـتي طـال انتظارهـا بـشأن توصـيات لجنـة القبول والحقيقة والمصالحة فيما يتعلق بالاحتلال الإندونيسي. ويحدونا الأمـل أن يحـدد البرلمـان موعـدا جديـدا للمناقـشة في أسرع وقت ممكن. ويجب البحث عن حلول بشأن توصيات هذه اللجنة ولجنة الحقيقة والصداقة، في إطار القانون الواجب التطبيق وحقوق الإنسان الدوليـة. ومـن الـضروري اسـتكمال نهج القضاء الجنائي بنظـام غـير رسمـي مـن الحقيقـة والمصالحة، كما شاهدنا في بلـدان أخـرى. ويهـدد الإفـلات مـن العقـاب بتقويض ثقة الجمهور في سيادة القانون.

تؤيد النرويج تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملـة في تيمور - ليشتي لمدة ١٢ شهرا، بـالتكوين والقـوام الحـاليين للبعثة. كما ينبغي تقييم آليات بناء السلام الأخرى، مـن قبيـل لجنـة بنـاء الـسلام وصـندوق بنـاء الـسلام، في مرحلـة لاحقـة.

ونشيد بالدول المشاركة في عملية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وبالدول المساهمة في القوة الدولية لتحقيق الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في تيمور - ليشتي (S/2009/72). كما أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة. ونقدر تقديرا عاليا قيادة اليابان في مجلس الأمن وفي الفريق الأساسي لتيمور - ليشتي.

من دواعي الشرف والسرور أن أرحب بالرئيس راموس - هورتا بعد مضي سنة على الهجوم الخطير على حياته. ويعزى تعافي الرئيس واستئنافه للمسؤوليات المنوطة به إلى ما يتحلى به من قوة وتصميم. كما نشكره على زيارته الأخيرة لنيوزيلندا.

ونهنئ حكومة تيمور - ليشتي والرئيس راموس - هورتا على التقدم الكبير المحرز خلال العام الماضي. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بقيادة السيد كهاري، بدور هام ومستمر في تيمور - ليشتي، بمساعدة القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، التي تواصل نيوزيلندا مساهمتها فيها، بالعمل مع أستراليا.

وكما لوحظ في تقرير الأمين العام، حدث بالفعل الكثير من التطورات المشجعة أثناء السنوات الماضية، مثل إغلاق معظم مخيمات المشردين داخليا؛ وحل قضية المتظلمين؛ والوضع الأمني الأكثر استقرارا بالرغم من هشاشته؛ والجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات ولحفز التنمية الاقتصادية.

ومن العناصر المهمة أيضا للتحرك إلى الأمام الجهود المستمرة لتعزيز الحكم الديمقراطي. ونشجع بقوة الأحزاب السياسية وشعب تيمور - ليشتي على مواصلة توطيد مؤسساتهما الديمقراطية واستخدام البرلمان استخداما كاملا في حل جميع الخلافات السياسية. كما تشكل الانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠٠٩ جزءا هاما في هذه العملية وينبغي دعمها من قبل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والأطراف الأخرى.

وما زال ينتظر الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي قدر كبير من العمل في المستقبل.

ومن التحديات المباشرة نقل مسؤوليات الشرطة إلى قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وترحب نيوزيلندا باعتزام البدء في تلك العملية وبالتقييم المشترك الذي تضطلع به حاليا الحكومة والبعثة. ونرى أن المعايير المتفق عليها من الجانبين لتقييم حالة استعداد كل إقليم إذا طبقت على الوجه السليم ستساعد على كفالة استعداد كل منطقة من المناطق في الواقع وقدرها على تسلم مسؤوليات أعمال الشرطة كاملة. ونؤيد بشدة تنفيذ تلك العملية على مراحل. وسوف تحتاج البعثة إلى رصدها عن كثب وإلى الاستعداد للتدخل وتقديم دعم إضافي إذا دعا الأمر لذلك.

ونرى أنه يلزم الاتفاق في الأشهر القادمة على نموذج وحيد لأعمال الشرطة وأن ذلك سيتيح توجيه المساعدة الدولية لأعمال الشرطة بمزيد من الكفاءة. وتعرب نيوزيلندا عن سرورها لأن مشروعها الرائد لمساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة في بيكورا وسواي يلقى قبولا حسنا.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يُضطلع بها على نطاق أوسع في قطاع الأمن، بما فيها الحلقة الدراسية التي عقدت مؤخرا في ديلي، ونشجع الحكومة والبعثة على مواصلة ذلك العمل. ونرى أن الوضوح في تحديد أدوار كل من العسكريين والشرطة وتعزيز آليات المراقبة المدنية ضروريان لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

والقضايا المتعلقة بالمساءلة، وبخاصة مكافحة تصورات الإفلات من العقاب، هامة لتطوير قطاع العدل. ذلك أنها تؤثر في مصداقيته وقوته. ونعترف بالقيود الخطيرة الموجودة في قطاع العدل وبضرورة الدعم الدولي للتعجيل بتنمية القدرة الوطنية في هذا الصدد. وجهود الحوار والمصالحة هامة أيضا، ونقدر الدور الذي يؤديه الرئيس راموس – هورتا في هذا الشأن.

وفي الختام، تعرب نيوزيلندا عن تأييدها القوي لتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا بمستواها المأذون به حاليا، كما جاء في توصية الأمين العام. وبصفتنا شريكا إقليميا ودولة صديقة، ما زلنا على التزامنا بمد يد المساعدة لتيمور – ليشتي. ونحن مستمرون في تقديم دعمنا وتشجيعنا للرئيس راموس – هورتا، ولجميع زعماء تيمور – ليشتي وشعبها، وللسيد كهاري ولفريق البعثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد تيرزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في الإعراب عن الترحيب الحار بالرئيس راموس – هورتا، الذي يشرفنا بحضوره بيننا اليوم. فقد وجهت حكمته وثاقب نظرته بلده الشاب خلال السنوات الأولى من وجوده، وما زالت الحاجة إليهما قائمة للاستمرار في المسيرة حتى النهاية. كما أشكر رئاسة المجلس اليابانية على الدعوة لعقد مناقشة اليوم المفتوحة، والأمين العام على إحاطته الإعلامية المفصلة عن الحالة في تيمور – ليشتي، والممثل الخاص للأمين العام على ما يبديه من روح القيادة في هذه البعثة رغم ما يحيط بها من ظروف صعبة.

وتعرب إيطاليا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجمهورية التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي. وأود فقط أن أضيف بضع ملاحظات مستمدة من تجربة إيطاليا الوطنية.

لقد قدمت إيطاليا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي الدعم لعملية المصالحة الوطنية ولتوطيد دعائم الديمقراطية التيمورية في جميع مراحل تطورها. وفعلنا ذلك من خلال المبادرات الثنائية والمساهمات في المؤسسات المتعددة الأطراف. وأود أن أشير إلى مشاركتنا في القوة المتعددة الجنسيات، وإلى مبادراتنا في الأعوام التالية للاستقلال بغرض دعم السكان المحليين وترسيخ الديمقراطية التيمورية. وقد ركزنا على بعض القطاعات الهامة، كتدريب الموظفين المدنيين والعدل وتقديم الدعم للبرلمان في ديلي.

ولا تزال إيطاليا ملتزمة بتقديم الدعم لتيمور – ليشتي في سعيها لتوطيد السلام والديمقراطية والتنمية. وأود لذلك أن أعرب عن ارتياحنا للتقدم الذي يحرزه هذا البلد، ولا سيما في مجال الأمن وفي التعامل مع إغلاق مخيمات المشردين داخليا وإعادة إدماج المتظلمين في الحياة المدنية.

وقد تحسن كل من أداء الشرطة وتنظيمها في تيمور – ليشتي. ورغم ذلك، نرى أن عملية تعزيز الأمن سوف تستغرق عدة سنوات وأن البعثة ما زال أمامها دور لا غنى عن أدائها له في ذلك السياق. ولذلك نعرب عن تأييدنا الكامل لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى وبالإبقاء على تكوينها وقوامها الحاليين. ومع ذلك، يمكن أن يقتضي الأمر إجراء تعديلات مناسبة على الولاية في المستقبل لتعكس بالتدريج ملكية السلطات التيمورية بشكل متزايد لزمام الأمور ومن أجل تعزيز المؤسسات في هذا البلد.

ونرى أيضا أن الانتخابات المحلية، المقرر إجراؤها في النصف الثاني من هذا العام، تمثل مرحلة حرجة حقا في توطيد المؤسسات الديمقراطية في هذا البلد وفي تقييم نجاح

الاستراتيجية الدولية. ولذلك نؤيد توصية الأمين العام بأن تلبي البعثة طلب الحكومة المساعدة.

وتعمل المؤسسات التمثيلية التيمورية، ومنها البرلمان، بشكل جيد. ومع ذلك، فإن أداء الإدارة العامة ما زال يعوقه الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية. وعلى مر السنين، قدم المجتمع الدولي دعما هاما لتمكين تلك المؤسسات الديمقراطية وتطويرها. وأسهم بلدي من جانبه في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الديمقراطية البرلمانية في تيمور – ليشتي وجدد دعمه لإعداد برامج أخرى للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٩. كما يشرك بلدي موظفين تيموريين في دورات وبرامج الإدارة العامة المتخصصة.

ونعرب عن تقديرنا لجهود الحكومة في ديلي لتعزيز القطاع القضائي من خلال تخصيص مزيد من الموارد المالية وإنشاء لجنة لمكافحة الفساد، ومحكمة من مراجعي الحسابات، ولجنة للخدمات العامة للإشراف على إدارة وتوظيف الأفراد.

غير أن بعض الهواجس ما زالت قائمة فيما يتعلق بحالة البلد الاقتصادية ومعالجته آفة بطالة الشباب، التي تقوض الاستقرار الاجتماعي. ومن الصحيح كذلك أن ضعف الأداء الاقتصادي يتفاقم نظرا للقدرة المحدودة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي في مجالات أخرى غير قطاع الطاقة. وتحقيقا لتلك الغاية نرى أن يوجَّه مزيد من الموارد التي يقدمها المجتمع الدولي نحو الهياكل الأساسية، فهذا ضروري لإطلاق استراتيجيات التنمية في المستقبل في مجالات من قبيل الصناعة والزراعة.

ويمكن أن يعين التعاون الإقليمي والإدراج الكامل لتيمور – ليشتي في التكامل الجاري في جنوب شرق آسيا على ترسيخ مؤسسات هذا البلد. وقد تستفيد تيمور – ليشتي من الآليات الإقليمية، التي من شأنها إبراز صورة الحكومة في الخارج والداخل. ونتطلع باهتمام إلى إمكان انضمام تيمور – ليشتي إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ونرجو أن يتسنى تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٢.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): نود بادئ ذي بدء أن نشكركم يا سيدي الرئيس على الدعوة لعقد هذه الجلسة. وتعرب البرتغال عن ترحيبها بفرصة المشاركة من جديد في مداولات المجلس. وأتقدم للرئيس خوسيه راموس – هورتا بأحر التحيات الودية. وأشكره على حضوره هنا اليوم وعلى جهوده الجديرة بالثناء خدمةً لقضية السلام والمصالحة والديمقراطية والتنمية في تيمور – ليشتي. ويسعدنا غاية السعادة أن نراه وقد أبلّ تماما من مرضه.

وتتفق البرتغال بالطبع مع البيان الذي قدمته رئاسة الاتحاد الأوروبي. غير أني بوصفي ممثلا لبلد تقاسم جانبا من التاريخ مع تيمور – ليشتي لمدة ٥٠٠ عام تقريبا، أود أن أثير بعض نقاط بصفتي الوطنية.

تثني البرتغال على التقدم المشجع الذي تحقق على مدى العام الماضي في تيمور – ليشتي. وقد أحرز قادة وشعب تيمور – ليشتي تقدما ملحوظا في التغلب على أبرز الأشياء التي تعيد إلى الذاكرة أزمة ٢٠٠٦. فمعظم المشردين داخليا قد عادوا إلى ديارهم، والمتظلمون في القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي قد تمت إعادة إدماجهم في الحياة المدنية ومناخ الأمن الذي ما زال مستقرا يعد مفخرة تحسب لإصرار تيمور – ليشتي على تهيئة الأوضاع المؤدية إلى السلام والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي، وعلى

جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على عملهم الذي لا يعرف الكلل. وتواصل البعثة أداء دور بالغ الأهمية في مساعدة تيمور – ليشتي، ونؤيد بشكل كامل اتخاذ المجلس قرارا بتمديد ولايتها لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا بتكوين البعثة وقوامها الحاليين.

وتعرب البرتغال عن تقديرها للتحديات الكامنة التي ما زال يتعين مواجهتها: الفقر والبطالة، والمراكز الحضرية التي تعاني من الهجرة والافتقار إلى نظام فعال للأراضي والممتلكات، علاوة على نظام قضائي يحتاج إلى تعزيز ومؤسسات أمنية تتطلب قدرا إضافيا من القدرة والتدريب.

والحوار أمر أساسي للتعامل مع تلك المسائل، كما أنه هام لضمان وحدة الجهد، إن لم يكن لتحقيق توافق عريض في الآراء، في الأمور ذات الاهتمام الوطني. وتجد البرتغال ما يشجع في الجهود التي يبذلها الرئيس راموس – هورتا ورئيس الوزراء غوسماو في هذا الصدد، وتحث التجمعات السياسية الرئيسية التيمورية كافة على الدخول في حوار سياسي بنّاء، لتساعد بذلك على التصدي للتحديات التي يواجهها البلد.

وعلى غرار الآخرين، تعتبر البرتغال أن الاستقرار والأمن على الأجل الطويل سيعتمدان على قدرة المؤسسات الأمنية لتيمور – ليشتي على الأداء بطريقة فعالة ومسؤولة وخاضعة للمساءلة، في ظل الاحترام التام لسيادة القانون والاستفادة من ثقة ودعم الجمهور. وما زالت هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لتأمين صياغة واضحة للاستراتيجيات والخطط داخل مؤسسات الدولة وفيما بينها. ومن الضروري وجود رؤية واضحة للعلاقة بين قوات الدفاع لتيمور – ليشتي وقوة الشرطة الوطنية. كما أننا نشاطر الرأي بوجوب اتخاذ خطوات إضافية لتيسير تنسيق الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك دعم الشركاء الثنائيين.

وتشجع البرتغال حكومة تيمور – ليشتي على مواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بشأن عملية استئناف الشرطة للأنشطة التنفيذية. وتتفق البرتغال بالكامل مع التوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام (S/2009/72) بشأن استمرار الوجود المعزز لشرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في كل أنحاء البلد، سواء لدعم تسليم المسؤوليات أو للمساعدة على ضمان الأمن العام في ظل العملية الجارية. ونلاحظ أن التحديات التي تواجهها شرطة تيمور – ليشتي لا يجوز التقليل من شأنها وستستغرق معالجتها بضع سنوات. ويمثل استئناف المسؤوليات من جانب المؤسسات الوطنية خطوة واحدة، لكنها خطوة هامة، وتمثل أيضا بداية مرحلة جديدة، وسيكون التزام الحكومة بها ودعم المجتمع الدولي لها أساسيين.

كما ترحب البرتغال بالتزام الحكومة بالحصول على تقييم مستقل لاحتياجات القطاع القضائي. ونحن على استعداد لدعم جميع الجهود لتحقيق الملكية الوطنية لنظام سيادة القانون برمته، بالتعاون مع الشركاء الآخرين.

وأود أن أؤكد للمجلس بأن البرتغال لا تزال منخرطة تماما في دعم تيمور – ليشتي في جهودها لتوطيد الديمقراطية والتنمية، سواء بوصفها بلدا شقيقا في أسرة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، أو بوصفها أحد الشركاء الرئيسيين الإنمائيين في عدد من المجالات الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد مورينو فيرنانديز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدئ، أن أرحب بحضور فخامة رئيس جمهورية تيمور – ليشتي، السيد خوسيه راموس – هورتا، في هذا الاجتماع، ونشكره على البيان الهام الذي أدلى به في

صباح اليوم. إننا نتذكر الزيارة الناجحة التي قام بها الرئيس راموس – هورتا إلى كوبا في العام الماضي، ونتذكر بشكل خاص بيانه في المناقشة العامة للجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (A/63/PV.10)، عندما طالب بشجاعة وحزم رفع الحصار الاقتصادي والتجاري اللاإنساني والإجرامي المفروض على كوبا لما يربو على ٥٠ عاما.

ومع أنه ما زال الكثير مما ينبغي القيام به، فإن كوبا ترحب بالتقدم الهام المحرز في الوضع الأمني في تيمور – ليشتي منذ أزمة عام ٢٠٠٦. وبالمثل، أظهر البلد قدرة كبيرة على التعافي بعد الصدمة التي سببتها هجمات ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. كما أود أن أرحب بحقيقة أنه على الرغم من الجراح الخطيرة التي أصيب بها الرئيس راموس – هورتا، فإنه موجود معنا وينعم بصحة جيدة ويتمتع بالنشاط والتفاؤل.

لقد أظهر شعب وقادة تيمور – ليشتي إرادهم القوية على مواصلة الكفاح لتهيئة الظروف المؤاتية للسلام والاستقرار والتنمية على الأجل الطويل. كما أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أدت دورا هاما في مساعدة تيمور – ليشتي في مختلف القطاعات.

وقد شددت تيمور – ليشتي على الحاجة إلى مواصلة المحافظة على وجود معزز لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في البلد. وتؤمن كوبا بأن الرغبات والمصالح التي تعبر عنها حكومة تيمور – ليشتي وشعبها ينبغي أخذها في الاعتبار الواجب من جانب مجلس الأمن.

إننا نرى فيما يتعلق بالنظر في الحالة في تيمور – ليشتي أنه لم يتم حتى الآن التأكيد بقدر كاف على الاهتمام العاجل والضروري بالمشاكل الهيكلية، الاقتصادية والاجتماعية، لتلك الدولة الشقيقة، وبالحاجة إلى مزيد من الدعم والمساعدة من جانب المجتمع الدولي. إن القضاء على الفقر والتخلف ضروريان لضمان تحقيق السلام الدائم والاستقرار المستدام في تيمور – ليشتي. ولن يتحقق الاستقرار بدون التنمية، ولن تتحقق التنمية بدون الاستقرار.

وقد اعتمدت حكومة تيمور – ليشتي تدابير هامة للتصدي للفقر والبطالة والمشاكل الضاغطة الأخرى. وما قام به الرئيس راموس – هورتا من عمل في هذا الصدد يستحق الثناء. ومع ذلك، ما زالت تيمور – ليشتي تحتاج إلى الدعم الكبير من جانب المجتمع الدولي، لا سيما من الأمم المتحدة.

إن الأزمة المالية والغذائية الدولية الراهنة أدت إلى تحديات كبيرة. وبوصف تيمور – ليشتي بلدا يعتمد على استيراد المواد الغذائية، فإنها تتأثر بالارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للمواد الغذائية مثل الأرز. وتتطلب التحديات التي يتعين على حكومة وشعب تيمور – ليشتي التغلب عليها في السنوات القادمة موارد كبيرة تفوق كثيرا طاقات دولة ذات موارد محدودة. وفضلا عن ذلك، يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب أخلاقي بمساعدة تيمور – ليشتي على تدريب مواردها البشرية وبناء الهياكل الأساسية التي هي في أمس الحاجة إليها، وذلك بطبيعة الحال في ظل الاحترام الكامل لسيادتها.

إن كوبا، البلد الصغير والمحاصر الذي يتمتع أيضا بموارد محدودة، تواصل تعاونها المتواضع مع تيمور – ليشتي من خلال مختلف برامج التنمية الاجتماعية الحيوية، التي تؤدي بذاتها دورا هاما في تعزيز الاستقرار الداخلي في البلد. وتمد كوبا يد التعاون في مختلف القطاعات، وبشكل رئيسي في مجال الصحة. ومنذ عام ٢٠٠٣، قدم ما يربو على ٥٤٦ طبيبا كوبيا، وغيرهم من الأخصائيين في مجال الصحة، خدماتهم للبلد، وقدموا الرعاية الصحية لـ ٣ ٤٧٧ ٠٠٠ مواطن من تيمور – ليشتي. وقام الأطباء الكوبيون بإجراء ٢٥ ٥٦٤ عملية جراحية، وكانت ٦ ٣٩٦ من بينها

عمليات جراحية كبرى، وأشرفوا على ٢٢ ٠٠٠ عملية ولادة. كما أهم قدموا أكثر من ٥٢ ٠٠٠ جرعة تحصين، وأنقذوا حياة ١٢ ٤١٨ شخصا في مختلف مناطق تيمور - ليشتي ذات التضاريس الوعرة.

وتشمل الفرقة الطبية الكوبية في تيمور - ليشتي حاليا ٢٣٣ من الأطباء وذوي الاختصاصات والأفراد الذين يقدمون نموذجا للتعاون المتفاني. وبالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية الأساسية والمختصة في ظل ظروف صعبة، يقوم الأطباء الكوبيون بالتدريس. ويجري الآن تدريب ١٦٨ طالب طب من كل مقاطعات تيمور - ليشتي في كلية الطب للجامعة الوطنية، وأساتذة الطب في الجامعة كوبيون. وفي عملية مكملة لتلك الجهود، يدرس ما يناهز ٧٠٠ طالب من شباب تيمور - ليشتي في كوبا مجانا، وأغلبيتهم يدرسون الطب. وتعود إلى تيمور - ليشتي في هذا العام أول دفعة مكونة من ١٩ طالب طب، أكملوا التدريب الطبي في كوبا، وسيتولون مباشرة معالجة المشاكل الطبية في مجتمعاهم المحلية. وقدم فريق مؤلف من ٣٦ مدرسا كوبيا المشورة لحملة محو الأمية في تيمور - ليشتي، من خلال تطبيق أسلوب محو الأمية الكوبي المسمى "نعم أستطيع"، وقد تعلم حتى الآن ١٧ ٤٠٠ مواطن من ذلك البلد القراءة والكتابة.

وإذا ما استجاب المجتمع الدولي، وخاصة بعض البلدان المتقدمة النمو، إلى النداء الذي أطلقه الرئيس راموس - هورتا وحكومة تيمور - ليشتي، بتقديم ٨ ملايين دولار، فإن البلد سيتمكن في غضون عامين فقط من أن يعلن عن تحرره من آفة الأمية. إننا نؤمن بأن ذلك سيسهم إلى حد كبير في السلام والاستقرار الداخليين في البلد. وما تقدمه كوبا اليوم، مجرد نموذج متواضع على حجم ما يمكن تحقيقه من خلال التعاون والتضامن الدوليين، لا سيما من جانب الدول التي تتمتع بموارد اقتصادية ومالية أكبر.

أود أن أختتم بالإعراب، بالنيابة عن شعب كوبا وحكومتها، عن عميق امتناننا لشعب تيمور - ليشتي وحكومتها على تضامنهم مع بلدنا في اللحظات الصعبة، بما في ذلك المساعدة الكبيرة التي قدموها في عام ٢٠٠٨ لإصلاح الأضرار الكبيرة التي ألحقها بكوبا إعصارا غوستاف وآيك. وبإمكان شعب تيمور - ليشتي أن يعتمد على إصرار كوبا القوي على الاستمرار في تعزيز مساعدهًا وتضامنها معهم. وبهذه الطريقة، نضطلع بواجبنا ونفي بما ندين به من الامتنان لتيمور - ليشتي ولشعوب العالم الثالث الأخرى التي أعربت دائما بشكل ثابت وقاطع عن صداقتها وتضامنها مع كوبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سانكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيادة الرئيس، للسماح لنا بالمشاركة في جلسة اليوم المفتوحة لنتشاطر آراءنا بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. ونرحب بصورة خاصة بحضور رئيس جمهورية تيمور - ليشتي، السيد خوسيه راموس - هورتا، مناقشة اليوم. ويعرب وفدي أيضا عن امتنانه للأمين العام على تقريره (S/2009/72) وعلى مشاركته في هذا الاجتماع.

إن جنوب أفريقيا سعيدة بالتقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي منذ أزمة عام ٢٠٠٦ . لقد ارتقى كل من شعب تيمور - ليشتي والقيادة السياسية إلى مستوى مسؤولية التغلب على تلك الأحداث، وقطعوا خطوات كثيرة نحو استعادة الوضع الطبيعي وإحلال السلام والاستقرار المستدامين في بلدهم. ونثني بصورة خاصة على الجهود الشخصية للرئيس راموس - هورتا التي بذلها في قيادة بلده خلال فترة من عدم اليقين والتحديات الهائلة.

وتلاحظ جنوب أفريقيا مع التقدير أن التقرير الحالي للأمين العام يبين العديد من التطورات الإيجابية في تيمور - ليشتي. وعلى الجبهة السياسية، تشجع وفدي من الجهود الجارية لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية في تيمور - ليشتي من خلال الآليات المختلفة ويدعمها، ولا سيما اجتماعات لجنة التنسيق الرفيعة المستوى ومنتدى التنسيق الثلاثي والمساعي الحميدة للسيد كهاري، الممثل الخاص للأمين العام.

وتشجعنا أيضا من أن بعض التحديات الخطيرة التي لوحظت خلال زيارة مجلس الأمن لتيمور - ليشتي في العام الماضي تم حلها بصورة أخوية. وفي هذا الصدد، نرحب بالنهج الذي تسير عليه حكومة تيمور - ليشتي في معالجة مسائل الأشخاص المشردين داخليا والمتظلمين.

وتشدد جنوب أفريقيا على استمرار أهمية النهج الشامل في استعراض قطاع الأمن وإصلاحه في تيمور - ليشتي بهدف تحقيق الملكية الوطنية التامة لهذا القطاع. وفي هذا الصدد، يجب أن نضمن فصلا واضحا للأدوار والمسؤوليات الأمنية الداخلية والخارجية بين الشرطة الوطنية والقوات العسكرية. ونحن على ثقة بأن حكومة تيمور - ليشتي ستعزز جهودها لتحقيق هذا الهدف.

ونرى أن الخطوات الهامة التي اتخذت في تيمور - ليشتي تتطلب الآن أن يركز شعبها، بالشراكة مع المجتمع الدولي، على التنمية الاقتصادية في تيمور - ليشتي وأن يساعد في وضع هذا البلد على مسار التنمية المستدامة الطويلة الأجل والأمن. فلن يكون هناك أمن دون تنمية.

وعلى المجتمع الدولي أن يعلن التزاما طويل الأجل بمساعدة حكومة تيمور - ليشتي وشعبها على تحقيق السلام والازدهار المستدامين. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يستمر الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف في مساعدة البلد على تطوير وتعزيز مؤسساته وبناء المزيد من القدرات في القطاعات المختلفة، تمشيا مع أولويات البلد الوطنية. وينبغي لقيادة تيمور - ليشتي بدورها أن تستمر في انتهاز الفرصة للعمل مع جميع قطاعات المجتمع لبناء الوحدة والمصالحة الوطنيتين، وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة والسلام.

في الختام، نود أن نثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، لا سيما، الممثل الخاص، كهاري وجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على عملهم القيّم في هذا البلد. ونود أيضا أن نشكركم، سيدي الرئيس، ووفدكم على قيادتكم بشأن هذه المسألة في مجلس الأمن.

إن جنوب أفريقيا، بالعمل مع الشركاء الآخرين، على استعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي في مساعدة تيمور - ليشتي في جهوده لتعزيز التقدم المحرز حتى الآن. ونحن على اقتناع بأن تيمور - ليشتي ستنجح بقدر ما يقدمه لها المجتمع الدولي من دعم سياسي وموارد هي في أمس الحاجة إليها من أجل التنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جنوب أفريقيا على قيادتها وعملها الشاق في مجلس الأمن في السنة الماضية بشأن مسألة تيمور - ليشتي.

أعطي الكلمة لممثل تايلند.

السيد بونكراسين (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (رابطة آسيان) وهي إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار.

تود رابطة آسيان بادئ ذي بدء أن تهنئ اليابان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونثني على اليابان لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة هامة بالنسبة لمنطقتنا. ونود أن نرحب ترحيبا حارا بالسيد خوسيه راموس - هورتا، رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية.

ونثني أيضا على الأمين العام وممثله الخاص لتيمور - ليشتي على تفانيهما الذي لا يكل والعمل الشاق الذي يقومان به لدعم تيمور - ليشتي.

إن رابطة آسيان تقف بحزم في تضامنها مع حكومة تيمور - ليشتي وشعبها في عملية بناء بلدهم وجهودهم الجديرة بالإعجاب التي يبذلونها لتحقيق تيمور - ليشتي المستقرة والديمقراطية والمزدهرة. لقد كان دعم رابطة آسيان للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وما زال قويا وثابتا. فلقد ساهمت الدول الأعضاء في الرابطة بقواتها ومراقبين من شرطتها في بعثات الأمم المتحدة المتعاقبة في تيمور - ليشتي، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

وترحب رابطة آسيان بالتقدم الكبير الذي حققته حكومة تيمور - ليشتي وشعبها في التغلب على التحديات المختلفة لبناء الدولة وتثني على القدرة التي أظهرها هذا البلد على التجاوب مع أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ونرحب بحقيقة أن الوضع العام قد عاد إلى طبيعته وأن الحالة الأمنية ما زالت هادئة، بينما تم إحراز تقدم ملحوظ في معالجة الأثرين الرئيسيين المتبقيين المترتبين على أزمة ٢٠٠٦، وهما بالتحديد، مسألة المتظلمين والأشخاص المشردين داخليا.

وترى رابطة آسيان اتباع نهج شامل أمر هام لضمان أن تتقدم تيمور - ليشتي بسلاسة من حفظ السلام إلى بناء السلام ثم إلى السلام الدائم والأمن الدائم والتنمية الدائمة. فالسلام والاستقرار والتنمية وسيادة القانون والحكم الرشيد كلها مترابطة ويعضد بعضها بعضا. ولذلك، تدعم رابطة آسيان النهج الشامل الذي تتبعه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، كما ظهر من المجالات الأربعة ذات الأولوية - وهي: استعراض وإصلاح القطاع الأمني؛ وتعزيز سيادة القانون؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في المناطق الريفية؛ والترويج لثقافة الحكم الديمقراطي والحوار.

وتؤمن الرابطة إيمانا راسخا بأن الملكية الوطنية يجب أن تظل ليس فقط مبدأ يسترشد به كل عمل تقوم به بعثة الأمم المتحدة، بل أيضا الهدف النهائي الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا لتحقيقه.

وترى رابطة آسيان أن تيمور - ليشتي، التي تقودها قيادة قوية ويعززها التعاون الدولي، تمضي قدما وفي الاتجاه الصحيح. لكن العديد من التحديات الصعبة ما زال قائما. ولذلك، تعتقد الرابطة بقوة أن الشراكة الدولية الكبيرة والمستدامة ما زالت حيوية لمساعدة تيمور - ليشتي في البناء على الإنجازات السابقة ووضع الأساس الصلب من أجل المستقبل. وبأخذ الرغبة التي أعربت عنها حكومة تيمور - ليشتي في استمرار الوجود القوي لبعثة الأمم المتحدة بعين الاعتبار، الرابطة تؤيد ملاحظة الأمين العام بأن من الضروري تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا إضافيا بتشكيلتها وقوامها الحاليين.

ولئن كان المجتمع الدولي يتعين عليه أن يستمر في دعمه الثابت لاستقرار وأمن تيمور - ليشتي، فإن الرابطة ترى أن المساعدة الدولية المتضافرة والمستدامة لدعم تنمية البلد الاجتماعية - الاقتصادية لا تقل أهمية عن ذلك. فالاستثمار في رأس المال البشري وسبل رزق الشعب، لا سيما على مستوى المجتمع، إنما هو استثمار في السلام والاستقرار والازدهار في البلد على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن تكون حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي قد وقعتا على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لفترة السنوات الخمس ٢٠٠٩-٢٠١٣، الذي يشكل في رأينا إطارا جيدا لتحقيق التضامن الوطني والتنمية.

والتنمية من المواضيع التي توليها رابطة أمم جنوب شرق آسيا اهتماما عظيما دائما لأننا ندرك مدى ترابط التنمية والسلام والأمن. وما فتئ العديد من الدول الأعضاء في الرابطة يتعاونون مع حكومة تيمور - ليشتي في مجال التنمية وبرامج المساعدة الفنية، وذلك وفقا لاحتياجات ذلك البلد وأولوياته في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات، وتخفيف وطأة الفقر، وتوفير فرص العمالة، والتنمية الريفية، والبنى التحتية، والزراعة ومصائد الأسماك، والصحة العامة.

في الختام، تؤكد الرابطة من جديد تأييدها لجهود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وستواصل الرابطة تضامنها وصداقتها مع حكومة وشعب تيمور - ليشتي، وكلاهما صديق وشريك إقليمي لنا، في جهودهما الرامية إلى بناء الأمة، وتتمنى لهما التوفيق في التغلب على تحديات المستقبل. كما ستواصل الرابطة تفاعلها البناء مع تيمور - ليشتي. ونتطلع إلى مشاركة تيمور - ليشتي في الاجتماع الوزاري الثاني والأربعين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بوصفها ضيفا على الرئاسة، وكذلك مشاركتها في المنتدى الإقليمي السادس عشر لدول الرابطة، المزمع عقده في تايلند في وقت لاحق من عام ٢٠٠٩.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. كما أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، على تقريره بشأن عملية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وفوق ذلك، أود أن أرحب بالسيد خوسيه راموس - هورتا، رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، الموجود بينا اليوم، وأن أشكره على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي قالها عن ماليزيا.

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به للتو ممثل تايلند، نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وإلى جانب ذلك، نود أن ندلي بالبيان التالي بصفتنا الوطنية وبوصفنا بلدا وجارا يتمنى قبل كل شيء أن يرى تيمور - ليشتي تعيش في سلام وازدهار.

ترحب ماليزيا بالتقدم الذي تحقق في تيمور - ليشتي. لقد أوضح تقرير الأمين العام (S/2009/72) أن الأوضاع عادت إلى طبيعتها. وما كان يمثل أزمة تحول الآن إلى فرصة لحسم مسألتين كبيرتين عالقتين منذ الصراع الذي وقع عام ٢٠٠٦، تخصان المتظلمين من أفراد القوات المسلحة والأشخاص المشردين داخليا. لقد تم تسريح المتظلمين بالكامل وأعيد إدماجهم في المجتمع، كما أغلق ٥٤ مخيما للمشردين داخليا من مجموع ٦٣.

إننا نشيد بقادة وشعب تيمور - ليشتي لنجاحهم، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وشركاء دوليين آخرين، في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد. وفي ذلك دليل آخر على مقدرة التيموريين، مهما برزت الخلافات على السطح، على تحقيق المصالحة حفاظا على السلام والازدهار في بلدهم.

إن الوضع الأمني المشجع يبشر بخير فيما يتعلق بخطة استئناف الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي لتحمل مسؤولياتها في القيام بمهام الشرطة. والملكية الوطنية لمهام الشرطة تشكل معلما بارزا في طريق إعادة تأهيل قطاع الأمن في تيمور - ليشتي. ومن شأن ذلك أن يتيح للبلد الاستغناء عن خدمات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة عاجلا. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، ترى ماليزيا ضرورة أن تنفذ عملية الاستئناف تلك بصورة مدروسة ومبرمجة

ومتدرجة، تكفل التزام وحدات قوة الشرطة الوطنية بالمعايير المتفق عليها بين الحكومة والبعثة، وذلك وفقا للتدابير ذات الصلة الواردة في الفقرتين ٢١ و ٢٢ من تقرير الأمين العام. وفي هذا الصدد، نرجو أن تستمر البعثة والمجتمع الدولي في توفير الدعم اللازم لتمكين تيمور - ليشتي من تولي مسؤولية الشرطة وفق معايير متفق عليها بصورة متبادلة ودون فرض آجال زمنية تعسفية.

أما فيما يتعلق بمسألة الأمن، فإننا نرى ضرورة إتباع نهج كلّي. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بالاستراتيجية المتوسطة الأجل للبعثة، التي تركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي الرشيد والحوار، إلى جانب إصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون. إن تحديد معايير لقياس تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل أمر هام. ذلك أن المعايير تيسر تقييم أداء البعثة والحكومة على حد سواء. وهذا من شأنه أن يساعد على إجراء التعديلات المطلوب إدخالها على حجم وولاية البعثة في الوقت المناسب.

ولا يزال الاستقرار هشا رغم ما تحقق من تقدم. ويحدد تقرير الأمين العام عدة أسباب جذرية منها الفقر والبطالة والهجرة إلى المناطق الحضرية وغياب نظام فعال لملكية الأرض والعقارات وضعف النظام القضائي وضعف المؤسسات الأمنية.

وعليه، فإن تيمور - ليشتي لا تزال بحاجة إلى وجود قوي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة. لذلك، تؤيد ماليزيا الرغبة التي عبرت عنها تيمور - ليشتي صراحة بتمديد ولاية البعثة على أساس سنوي. إن استمرار عمل البعثة ودعمها أمر حيوي للدفع بعملية إصلاح القطاع الأمني إلى الأمام وخاصة فيما يتعلق بإعادة تشكيل الشرطة الوطنية التيمورية، ودمج سيادة القانون، وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية الفعالة والمستدامة والحكم الرشيد. ونود أن نؤكد لتيمور - ليشتي أن ماليزيا ماضية في دعمها لها وتعاونها معها، سواء كان ذلك على الصعيد الثنائي أو على الصعيد المتعدد الأطراف عن طريق بعثة الأمم المتحدة، أو أي آليات إقليمية أو دولية أخرى.

وختاما، سيدي، يسعد ماليزيا رؤيتكم على رأس الفريق الأساسي المعني بتيمور - ليشتي. ونود أيضا الإشادة بالسيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي والفريق العامل معه على العمل الجيد الذي يقومون به هناك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن الممثل الخاص، السيد كهاري، للإدلاء ببيانه.

السيد كهاري (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدأ بشكركم والدول الأعضاء على الكلمات الطيبة التي وجهت لشخصي وللبعثة. لقد تأثرت بشكل خاص بإشارة الرئيس خوسيه راموس - هورتا إلى الدراسة الاستقصائية التي أجراها المعهد الجمهوري الدولي والتي أظهرت أن شعبية بعثتي تبلغ ٧٥ في المائة.

وبتواضعه المعهود، امتنع الرئيس عن ذكر نسبة شعبيته هو، فأرجو أن تسمحوا لي بأن أذكر أنه يتمتع بأعلى نسبة شعبية في الاستطلاع - حيث بلغت ٨٢ في المائة، وهي نسبة استحقها عن جدارة وتعكس في رأيي، بشكل من الأشكال، جهوده الحثيثة ليجلب لبلده السلام والازدهار والاستقرار.

كذلك أود أن أشكركم، سيدي، وأن أشكر المجلس من خلالكم، على الدعم المستمر الذي قدمتموه لعمل البعثة، كما أشكر الأمين العام ونائبة الأمين العام لما لقيته منهما من توجيه متواصل ونصح وتشجيع كان وراء إنجازات البعثة.

كذلك أشكر الدول الأعضاء كافة على تأييدها لتمديد ولاية البعثة عاما آخر بذات التشكيلة والقِوام.

أشار العديد من المتكلمين إلى الحاجة لتحديد دور مفيد للقوات المسلحة التيمورية في زمن السلم وفصل مسؤوليات الشرطة عن مسؤوليات الجيش بشكل واضح، بل أيضا فصل الأمن الداخلي عن الدفاع الخارجي. كذلك نوهوا إلى الحاجة الملحة إلى تعزيز آليات المساءلة الداخلية والرقابة المدنية على كل من قوتي الأمن.

ويسرني غاية السرور أن أبلغ المجلس أن هذه المسائل تحتل موقع الصدارة في تفكير القيادة التيمورية الملتزمة بتلك الأفكار. وفيما سيتم تنفيذ بعضها عن طريق عملية استعراض وإصلاح لقطاع الأمن بإشراف السلطات التيمورية في المقام الأول، وبمساعدة من الأمم المتحدة، هناك حاجة لمساعدات ثنائية كبيرة بهدف تطوير مذاهب عسكرية متعارف عليها. وأود أن أذكر هنا بشكل خاص التعاون الثنائي الذي تقدمه استراليا والبرازيل والبرتغال ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال قيادة جيشها في المحيط الهادئ، وهو تعاون مفيد للغاية في مساعدة السلطات التيمورية على تحقيق أهدافها، كما أسلفت، في تحديد دور ذي جدوى لجيشها في زمن السلم.

وأشار عدة متكلمين إلى استئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي قريبا تحمل مسؤوليات القيام بأعمال الشرطة. وسيكون هذا الاستئناف تدريجيا، وسيؤخذ فيه بالنهج المرحلي. وفي رأيي أنه قد يستغرق عدة أشهر أو ربما يستغرق عاما، تبعا للتقدم المحرز. وهكذا، في وقت ما خلال الربع الأخير من هذا العام، ٢٠٠٩، وبناء على ما يحرز من تقدم، سوف تجري بعثتي تقييما في منتصف المدة للنجاح الذي يتحقق في عملية الاستئناف حتى تلك النقطة. وبمساعدة من بعثة للتقييم التقني الموفدة من المقر الرئيسي، سوف نوصي بمعايير للتعديلات الممكن إجراؤها في أعداد شرطة البعثة، وينبغي أن يتم ذلك أيضا بشكل تدريجي خطوة بخطوة، دون تعريض استمرار الاستقرار للخطر. ويمكن أن تدرج تلك التوصية، ربما بموافقة من الأمين العام، في تقرير الأمين العام المقبل، المقرر إصداره في شباط/فبراير ٢٠١٠.

وفي هذه المرحلة أود أن أشير إلى أن سجل بعثتي في الإفراج عن الأصول التي لم تعد مطلوبة يتحدث عن نفسه. وعلى سبيل المثال، عقب تشكيل الحكومة الجديدة مباشرة في آب/أغسطس ٢٠٠٧، بعد انتخابات عام ٢٠٠٧، كفلنا الاستغناء عن ضباط الشرطة الـ ١٤٠ الإضافيين الذين وفرهم مجلس الأمن لأغراض الأمن خلال فترة الانتخابات من خلال قراره ١٧٤٥ (٢٠٠٧) على الفور، إلى جانب ما يقرب من ٤٠٠ من موظفي الانتخابات. وهكذا فنحن سعداء للغاية بالاستغناء عن الأصول بمجرد ألا تصبح مطلوبة؛ ولكني أعتقد حاليا، في هذه المرحلة التي لم نكد نبدأ فيها عملية الاستئناف ، أنه لا بد من الإبقاء على القوام الحالي للشرطة الدولية لمدة سنة كاملة، حتى شباط/فبراير ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بإصلاح قطاع العدل، وضرورة إجراء تقييم شامل مستقل للاحتياجات، وبطبيعة الحال، فيما يتعلق بتعزيز قطاع العدل ليوفر قدرا أكبر من القابلية للمساءلة ولمكافحة أي تصور للإفلات من العقاب، أود أن أبلغكم بأنه في آخر اجتماع للجنة المعنية بالتنسيق رفيع المستوى، برئاسة فخامة السيد خوسيه راموس – هورتا في ٢٩ كانون الثاني/يناير، اتخذ قرار بإجراء تقييم شامل مستقل للاحتياجات على وجه السرعة. وأثق بأن هذا التقييم الشامل المستقل للاحتياجات سيصبح حقيقة في غضون الأسابيع الـ ١٢ إلى ١٨ القادمة وأنه بعد ذلك سيسمح للمجتمع الدولي بوضع الخطط لما يقدم من مساعدة لقطاع العدل.

وأثار بعض المتكلمين مسألة ضرورة مكافحة العنف الأسري وضرورة محاربة وقمع أي اتجار محدود بالأشخاص قد يحدث. وأريد إحقاقا للحق أن أسجل تقديري البالغ لفخامة الرئيس، الذي قام من على سرير المرض في آذار/مارس من العام الماضي، في اليوم الدولي للمرأة، وذلك في وقت كان ما زال فيه يتماثل للشفاء، بتوجيه رسالة عامة إلى شعب تيمور - ليشتي لمكافحة هذه الشرور. ومنذ فترة قصيرة، في ٣ شباط/فبراير، أصدر الرئيس آخر تقرير لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن مركز المرأة وأعرب عن التزامه والتزام بلده بمكافحة الشرور الاجتماعية المتمثلة في العنف الأسري والعنف القائم على نوع الجنس.

وسيكون تقصيرا مني إن لم أشر إلى جهود رئيس الوزراء، زنانا غوسماو، لتعزيز إعداد الميزانية التي تستجيب لقضايا نوع الجنس لدى إعداد الميزانية الأخيرة، ولتعيين منسق لشؤون نوع الجنس في جميع الوزارات من أجل ضمان توافق جميع الوزارات بالقدر الممكن مع شواغل المرأة والتنمية.

وحيث أنني أخذت أكثر من خمس دقائق من وقت المجلس، اسمحوا لي أن أختتم بشكر قوات الأمن الدولية، والبلدين المساهمين بها، أستراليا ونيوزيلندا، وجميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، وبالفعل، أسرة الأمم المتحدة الأوسع، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبخاصة نائبي الممثل الخاص، السيد فين ريسكي - نيلسين، والسيد تاكاهيسا كاواكامي، وهما في الحقيقة يدي اليمنى ويدي اليسرى، ودعامة القوة الكبيرة في جهودي لمساعدة قادة تيمور - ليشتي وشعبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كهاري على بيانه.

وفي هذه المناسبة، لا بد لي من القول أن حقيقة العدد الكبير من المتكلمين، من مناطق العالم الخمس، الذين أخذوا الكلمة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن تيمور - ليشتي، إنما تشهد على الاهتمام والدعم الكبيرين من جانب جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بمستقبل تيمور - ليشتي، وبالديمقراطية والاستقرار فيها. ويبدو أنه تم التعبير عن الدعم القوي بالإجماع لاستمرار وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ولتمديد ولايتها، وكذلك لاستمرار الرخاء لتيمور - ليشتي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن زملائي في المجلس، لأعبر عن أسمى آيات التقدير لفخامة الرئيس خوسيه راموس - هورتا ولوفده المرافق على تكبد عناء المجيء إلى نيويورك لحضور هذه المناقشة المفتوحة بمناسبة تجديد الولاية. وأتمنى للرئيس موفور الصحة والنجاح لبلده في المستقبل. كما أود أن أعرب عن التقدير العميق لنائبة الأمين العام، السيدة ميغيرو، على صبرها وبقائها في المجلس للتضامن معنا.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد أكمل المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.